الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧١
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البندان ٢٠ و ١٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: تقرير الأمين العام (A/50/203-E/1995/79 و Add.1)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/50/286-E/1995/113، A/50/292-E/1995/115، A/50/301، A/50/311، A/50/423، A/50/424، A/50/447، A/50/455، A/50/464، A/50/506، A/50/522، A/50/534، A/50/654، A/50/763)

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/50/743)

مشاريع القرارات (A/50/L.27، A/50/L.29، L.30، L.31، L.32، L.33)

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/50/418)

مشروع قرار (A/50/L.26)

اشتراك المتطوعين، "الخوذ البيض"، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86808
9586808

مذكرة من الأمانة العامة (A/50/542)

مشروع قرار (A/50/L.23)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مشروع القرار A/50/L.33 "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي".

أود أن أذكّر الأعضاء ثانية، كما أعلن في اجتماع أمس، أن الجمعية أرجأت الى تاريخ لاحق، يُعلن عنه فيما بعد، النظر في جانبين من البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، وهما الجانب المتعلق بالمساعدة الخاصة في حالات الطوارئ من أجل الإنعاش الاقتصادي لبوروندي وتعميرها والجانب المتعلق بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة للتخفيف من آثار الحرب في كرواتيا، وكذلك النظر في البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال المتعلق بالمساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي ليعرض مشروع القرار A/50/L.33.

السيد دوراني (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن وفد جيبوتي، أن أعرض مشروع القرار A/50/L.33، "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي".

كما سيلاحظ الأعضاء، صيغ مشروع القرار المستكمل لهذا العام ليعرض الحالة الراهنة في بلدنا. ومع أن صيغته لم تتغير عن صيغة القرار ٢١/٤٩ واو، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورة العام الماضي، فإنه يهدف الى أن يكون عمليا وفعالا.

وتشير ديباجة مشروع القرار الى أن الصعاب الاقتصادية والاجتماعية في بلدي، الناتجة عن كوارث طبيعية، مثل الفيضانات وحالات الجفاف الدوري، وكذلك عن عوامل خارجية كالآثار التي طال أمدها للصراعات الإقليمية السابقة، ولا سيما في الصومال، التي جعلت مهمة الدولة أكثر صعوبة نتيجة للعدد الكبير من اللاجئين والمشردين على إقليمها والتي أدت أيضا الى تعطيل الخدمات والنقل والتجارة، مما يستنفد معظم إيرادات الدولة.

ولعلاج الحالة، يلاحظ مشروع القرار بارتياح أن حكومة جيبوتي وافقت على برنامج التكليف الهيكلي المقدم من صندوق النقد الدولي ويعرب عن الاقتناع بأن مجتمع المانحون سيتخذ تدابير فعالة لمساعدة جيبوتي على الاستمرار في السياسة التي تضطلع بتنفيذها.

ويلاحظ مشروع القرار أيضا مع التقدير جهود بعثة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الى جيبوتي، التي نُظمت في نيسان/ابريل ١٩٩٤، وبإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب الى البعثة أن تعيد صياغة توصياتها. ويلاحظ مع الامتنان الدعم الذي قدمه جميع الذين ساعدوا ويساعدون جيبوتي حاليا.

ويتناول مشروع القرار في منطوقه النقاط التي ذكرتها ويعرب عن الشكر للأمين العام للجهود التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي.

وفي الختام، نعتقد أن مشروع القرار هذا مشروع متوازن جدا ومن المؤكد أنه سيحظى بتأييد الجميع.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن، ولإدارة الشؤون الإنسانية على الجهود التي بذلوها على مدى السنة الماضية في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ويستحق الأمين العام شكرنا أيضا على تقاريره المفيدة عن الموضوع.

إن جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، يساورها قلق شديد إزاء زيادة عدد حالات الطوارئ الإنسانية وتعاظمها، والتي تشمل كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان. وكما أوضح الأمين العام في تقريره أنه في عام ١٩٦٠ كان عدد اللاجئين على الصعيد العالمي ١,٤ مليون لاجئ؛ وفي عام ١٩٨٥ ارتفع الرقم الى ١١,٦ مليون لاجئ؛ وحاليا،

يتراوح العدد ما بين ٢٥ الى ٣٠ مليون شخص من المشردين داخليا وبحاجة الى مساعدة من المجتمع الدولي.

هذا بالإضافة الى الأعداد الكبيرة الأخرى من الذين يعانون معاناة مروعة من حالات الكوارث الطبيعية. وتبين هذه الظروف بوضوح أنه من الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو فعال ومنسق لظروف الكوارث. وفي هذا الصدد، نرى أنه على الرغم من أن تقديم المساعدة الإنسانية بصورة كفؤة ومنظمة وفي الوقت المناسب مفيد جدا في تخفيف الآثار الضارة للكارثة، فإن هذه المساعدات ليست غاية في ذاتها. فالكوارث الطبيعية تشكل عبئا إضافيا على اقتصادات البلدان النامية، وتؤخر مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي ينبغي فيه تشجيع البلدان على أن تدرج في خططها الإنمائية تدابير لتخفيض آثار الكوارث الطبيعية، ينبغي أيضا أن توجه المساعدة الإنسانية لمعالجة الأسباب الرئيسية التي تجعل هذه الأقاليم والبلدان أشد تأثرا عندما تواجه كوارث طبيعية. ويشكل هذا تأكيدا مجددا على مبدأ هام في استراتيجية يوكوهاما - وهو الاستمرارية من الإغاثة الى التنمية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، وما تبينه الحالات الراهنة في بعض البلدان، يمكن أن تؤدي الجزاءات الى مضاعفات شديدة وصعبة بالنسبة للمدنيين. ولذلك يجب أن يكون هناك تقييم واضح سابق للآثار المحتملة للجزاءات بما في ذلك كيفية تأثيرها على الاعتبارات الإنسانية.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على التنسيق الفعال بين إدارة الشؤون الإنسانية والوكالات المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغير ذلك من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن توصيات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الواردة في تقرير الأمين العام، مفيدة جدا. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتنسيق على مستوى الميدان، يكرر وفدي موقفه المؤيد لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الذي عهد بالمسؤولية في ميدان العمل الإنساني الى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن تعيين منسق للمساعدة الإنسانية في الظروف الاستثنائية المعقدة الطارئة ينبغي أن يدرس بعناية وأن ينظر فيه على أساس حيثيات كل حالة على حدة ومدى جسامتها.

وينبغي بصفة عامة، أن يكون الموجه لأنشطة الإدارة، هو قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الذي يوضح بجلاء قواعد تقديم المساعدة الإنسانية. وتتضمن هذه القواعد، مبادئ الإنسانية، والحيدة والنزاهة، والاحترام الكامل للسيادة، وموافقة البلدان المتضررة، والتشاور والتنسيق الكاملين مع السلطات الوطنية. وأود بالإضافة الى ذلك أن أؤكد أهمية الأحكام الواردة في الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٨ التي تدعو الى التشاور على أكمل وجه مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مجال التخطيط العام لأي عملية لحفظ السلام حينما تتضمن هذه العملية عنصرا إنسانيا.

ولا يزال نقص الموارد المالية يعرض للخطر تنفيذ عدد كبير من البرامج الإنسانية. ونظرا لزيادة وتعقد حالات الطوارئ التي يطلب من الأمم المتحدة مواجهتها والاستجابة لها، أصبح من الضروري بصفة خاصة توفير موارد كافية لزيادة قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في الميدان الإنساني، حتى تتمكن المنظومة من الاستجابة بسرعة وفعالية لسلسلة واسعة من الاحتياجات الملحة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للبلدان المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، يعمل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ بوصفه المصدر الغالب لتمويل وكالات الأمم المتحدة في المراحل الأولى الحرجة للطوارئ كما أنه يكمل إمكانيات هذه المنظمات على تقديم التمويل في حالات الطوارئ. وعلى الرغم من فعالية هذا الصندوق إلا أن الموارد المتوفرة لديه أمر يبعث على القلق. وقد اعترفت الجمعية العامة بهذا الأمر في القرار ١٣٩/٤٩ ألف الذي أشار الى الحاجة الى زيادة الموارد المتوافرة في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، وضرورة الاحتفاظ بمستوى كاف من هذه الموارد في جميع الأوقات حتى يمكن الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة.

ومع أنه ينبغي أن تظل إدارة الشؤون الإنسانية هي الآلية الحفازة الأساسية لتعزيز وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، ينبغي أيضا أن تعمل على دعم آليات التنسيق الإقليمية الفعالة. ولئن كانت هذه العملية تركز على التنسيق على المستوى الإقليمي، فإنها تستلزم حدوث تفاعل مشترك فيما بين التخصصات وشامل لعدة قطاعات بالنسبة لجميع الأطراف. ومن الجلي أن الخطوة الأولى والهامة في هذا الصدد هي تحديد إمكانيات تخفيف آثار الكوارث وإمكانيات تجنبها على المستوى الإقليمي، واستخدام هذه الامكانيات. وعندما يعهد الى هذه المراكز الإقليمية بالسلطة اللازمة فضلا عن مواد المساعدة الكافية لتخفيض آثار الكوارث، يمكن للمرء أن يتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة ستستجيب بفعالية وفي الوقت المناسب.

أخيرا، يود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وفقا للولاية الواردة في قرارات الجمعية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي أشرت إليها سابقا.

السيد نتونغا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقدم شكري الخالص لكم، سيادة الرئيس بالنيابة، لإعطاء وفدي الفرصة ليوضح وجهات نظر بلادي الكاميرون بشأن مشروع القرار المقدم تحت البند ١٥٤ من جدول الأعمال المعنون "اشتراك المتطوعين "الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

ويسعدني أن ألاحظ أن عملنا أصبح أكثر سهولة نتيجة لغزارة ووضوح ودقة المعلومات الواردة في وثائق العمل المقدمة لنا وبصفة خاصة تقرير الأمين العام (A/50/203/Add.1)؛ ومذكرة من الأمانة العامة (A/50/542). وتصف هاتان الوثيقتان كيف تبلور هذا البند منذ أن اتخذت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين القرار ١٣٩/٤٩ باء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وأود أيضا أن أعرب للأمين العام عن ارتياحنا لما تم إنجازه من عمل.

وللمبادرة المتعلقة باشتراك المتطوعين "الخوذ البيض" التي اعتمدت بموجب القرار ١٣٩/٤٩ باء المشار اليه آنفا والذي اتخذ بتوافق الآراء، آفاق رائعة. والواقع أن المبادرة تظل تحظى، بسبب مقاصدها، بتأييد قوي من حكومات كثيرة ومن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وترمي هذه المبادرة الرائعة - التي ينبغي أن يوجه الثناء بشأنها الى جمهورية الأرجنتين - الى تشكيل فصائل متطوعين وطنية من الرجال والنساء الخيرية لتعزيز الترتيبات الاحتياطية الوطنية والاقليمية الرامية الى تمكينهم من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية الطارئة وتيسير سبل التحول الهادئ من الإغاثة الى الانعاش والتعمير والتنمية.

وكما ورد في الفقرة ٤ من مذكرة الأمانة العامة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أبدى في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ تأييدا قويا للتنفيذ المبكر لمبادرة "الخوذ البيض" حيثما اعتبرها صالحة من الناحية التقنية. ثم إن المبادرة ذكرت أيضا وأقرت في إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وأخيرا ووفقا لتقرير الأمين العام، أعلنت عدة حكومات عن استعدادها للتعاون في التنفيذ الفوري للمبادرة أو القيام بدور في تدريب فصائل المتطوعين الوطنية.

وتفتح الكاميرون صدرها لأي نهج، وتعرب عن استعدادها لتنفيذ أي مبادرة، يمكن أن تعزز التعاون الدولي الذي يعتبر عاملا من عوامل السلام والتنمية. ولا تتوانى الكاميرون عن تقديم دعمها الكامل لمبادرة "الخوذ البيض" التي تتفق في أهدافها مع دوافع وأسس أنشطة حكومتي على الصعيدين الوطني والدولي.

والواقع ان حكومتي أمام وجود اللاجئين والمشردين وتدفقهم الى أراضينا، وإدراكا منها لأهمية التضامن الدولي - وهو ما تجلى خلال المأساة الايكولوجية في بحيرة نيوس في الكاميرون في عام ١٩٨٦ - ولضرورة مواجهة الحالات التي يتعذر التنبؤ بها في مستقبل غير مؤكد، قررت أن تنشئ ضمن قواتها المسلحة وحدة متخصصة لعمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. ولئن كانت هذه الوحدة المتخصصة جزءا من قواتنا المسلحة فهي تضم

عنصرا مدنيا متعدد التخصصات لعمليات المساعدة الإنسانية.

وعلى الصعيد الدولي وخاصة على المستويات دون الاقليمية، فإن الدول الأعضاء الإحدى عشرة في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية للدول الأعضاء في المنطقة دون الاقليمية لوسط أفريقيا، قد تعهدت بالمشاركة في عمليات حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية وأنشأت لهذا الغرض وحدات متخصصة في قواتها المسلحة من أجل عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

وأخيرا، وإثباتا للأهمية التي نعلقها على هذه المسألة ستعقد في ياوندي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ حلقة تدريب للمدربين في عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. وفي هذا المقام يعيد وفدي تأكيد رغبة الكاميرون واستعدادها لتنظيم دورة تدريب سنوية في ياوندي لجميع البلدان الافريقية.

ودون المساس بأي بيان قد يصدر عن حكومتي في المستقبل بخصوص هذا الموضوع، يوافق وفدي على الآراء المعرب عنها في الفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٣٨ و ٤٠ و ٤١ من تقرير الأمين العام، والتي تتناول على التوالي المجالات التي يمكن فيها استخدام المتطوعين الوطنيين؛ وترتيبات التنسيق بين الأمم المتحدة والبلدان المعنية من أجل التنفيذ الفعال للمبادرة؛ وبرنامج تدريب "الخوذ البيض" ومركزهم وأمنهم.

أما عن التمويل فإن وفدي يشير بدقة الى التعليق الوارد في التقرير من أنه:

> "يتنبأ في نهاية المطاف بصحة مبادرة الخوذ البيض على أساس توفر التمويل من أجل تدريبهم ونشرهم". (A/50/203 و Add.1، الفقرة ٢٩)

لذلك يبدو من الضروري توفير موارد مالية عن طريق جمع الأموال الذي تتوخاه إدارة الشؤون الإنسانية لأن دور المتطوعين الوطنيين يكون مطلوبا في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام، ولاسيما في مرحلة بناء السلام، على نحو ما يستفاد من الفقرة ٣٠ من التقرير.

ويرى وفدي أن الدعم المالي من الأمم المتحدة والمساهمات الإضافية من الدول الأعضاء، وخاصة الأوفر مالا، مسألة ضرورة للشروع في تنفيذ المبادرة على نحو فعال. وبسبب الصعوبات التي تواجه الكاميرون فإنها تود الاستفادة من الدعم المالي لتدريب ونشر متطوعين وطنيين يتم اختيارهم ودمجهم في الوحدة المتخصصة لعمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

وختاما أعيد تأكيد تأييد حكومتي لمبادرة "الخوذ البيض" التي تفي بالغايات المحددة في "خطة السلام" والتي ستعزز في مرحلتها التنفيذية الأنشطة الأساسية التي تحظى بتقدير عالي والتي يقوم بها ذوو الخوذات الزرقاء ومتطوعو الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي ظلت تعمل بلا كلل لعقود طويلة وصولا الى هذه الأهداف ذاتها.

ولهذه الأسباب جميعها، تود الكاميرون أن تنضم الى قائمة مقدمي مشروع القرار A/50/L.23 الذي ترجو أن يعتمد دون تصويت.

السيد كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/50/203 عن "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث"، وكذلك لتقاريره الأخرى عن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لفرادى البلدان.

أولا، لا يمكن الإقلال من أهمية الدور الذي تلعبه المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. ولكن لكي تتحقق فعاليتهما، ينبغي تنسيقهما تنسيقا جيدا وتقديمهما في الوقت المناسب وبالقدر الصحيح لكي تعالجا بكفاءة الاحتياجات الفورية للضحايا.

ثانيا، يجب ألا تكون المساعدة الغوثية في حالة الطوارئ غاية في ذاتها. فالى جانب الاحتياجات المباشرة، يجب توجيه اهتمام خاص للأسباب الجذرية التي تؤدي الى ظهور حالات الأزمات. ولنأخذ مثلا الصراعات الداخلية التي تؤدي، ضمن أمور أخرى، الى نزوح اللاجئين والتشريد الداخلي للأفراد. وطالما

استمرت هذه الصراعات، لن تكون الحالة موائمة للعودة الطوعية للضحايا، مما يجعل العبء مستمرا على الأطراف المستقبلة والمجتمعات التي تعاني من تلك الصراعات أيضا. ولهذا، فلا بد من مضاعفة الجهود وتعبئة الموارد للتصدي للعوامل التي تسبب ظهور حالات الأزمات.

ثالثا، يجب أن تصمم المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث وأن تقدم بأسلوب يجعلهما غير دائمتين وذلك لأنه، بالاضافة الى إيجاد حلول دائمة، ينبغي مساعدة البلدان المتأثرة على بناء القدرات اللازمة والطاقات الاقتصادية التي تمكنها من تخفيف آثار تلك الحالات إن تكررت في المستقبل. وبصفة خاصة، فإنه بالنسبة لمسألة المساعدة في حالات الطوارئ مقابل المساعدة الانمائية، يرى وفد بلدي أنه لئن كان يجب الاهتمام بالمساعدة في حالات الطوارئ فإنه ينبغي ألا يتم هذا على حساب المساعدة الانمائية. ولما كانت حالات الطوارئ تستدعي الاستجابات الفورية، فهي بطبيعتها غير دائمة، ولهذا يجب ألا تؤثر، دون داع، على الموارد المخصصة للتنمية. ويكمن الحل النهائي لعلل اليوم وحوادثه الى حد بعيد في مفاهيم التنمية الاقتصادية وسلامة اقتصادات البلدان.

إن بلدي من البلدان التي احتجت بالمادة ٥٠ من الميثاق نتيجة للجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومنذ ذلك الحين، توقف العمل في منتصف الطريق في مشروع طريق باهظ التكاليف تعاقدت على تنفيذه شركة يوغوسلافية تدعى "اينيرغوبروجيكت"، فضلا عن كل الصعوبات المرتبطة بذلك طوال السنوات الخمس الأخيرة.

ومما يؤسف له في حالة أوغندا، أن كل القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية بشأن المساعدة الاقتصادية الخاصة التي تقدم للدول المتأثرة نتيجة للجزاءات لا تزال غير منفذة، مما يدعو الى الشك في مجمل فحوى المادة ٥٠ وروحها. أما دعم صندوق النقد الدولي لموازين المدفوعات، الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره (A/50/423)، فقد تناول مجالات ملحة أخرى ولم يتناول أي تخفيف للآثار الناجمة عن فرض الجزاءات. ونأمل أن يجد مجلس الأمن ولجنته المعنية بيوغوسلافيا أنه من المناسب معالجة الأضرار التي تراكمت حتى الآن، وذلك عملا بروح المادة ٥٠ من الميثاق.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد ليبريا أن يشترك في نظر الجمعية في البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق".

إننا نقدم خالص تقديرنا للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام، لتقريره التحليلي المفيد المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها"، الوارد في الوثيقة A/50/522 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الذي يؤيده وفد بلدي تأييدا تاما. وتستحق إدارة الشؤون الإنسانية امتناننا أيضا لنشاطها في توعية المجتمع الدولي بالاحتياجات المستمرة لشعب ليبريا الذي دمرته الحرب.

والمؤتمر الأخير المعني بتقديم المساعدة الى ليبريا، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، دليل آخر على تصميم الأمين العام على الحصول على الاشتراك النشط من جانب المجتمع الدولي في تقديم الموارد الضرورية للغاية للجهود الرامية الى إنعاش ليبريا وتعميرها. ونعرب عن مناشدتنا للأطراف التي قدمت تعهدات أثناء ذلك الاجتماع بأن تفي في وقت قريب بالتزاماتها، فهي حيوية بالنسبة للتنفيذ الناجح لعملية السلام في ليبريا.

عندما خاطب رئيس وفد ليبريا الجمعية العامة في دورتها الخمسين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب لمجتمع الأطراف المانحة عن تقدير ليبريا، حكومة وشعبا، لدعمها ومساعدتها القيمين للبلد. ونود اليوم أن نؤكد من جديد هذه المشاعر للمجتمع الدولي لتعاونه ودعمه المستمرين.

لقد حل الآن التزام راسخ بالسلام محل الجمود المستمر الذي اتسمت به مفاوضات عملية السلام في ليبريا أثناء ما يقرب من ستة أعوام من الحرب. وكما تعلم الجمعية، فقد تحقق ذلك من خلال التوقيع على اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ من جانب قادة الفئات المختلفة واشتراكهم بعد ذلك في مجلس

للدولة يتكون من ستة أعضاء. وتتضمن مسؤوليات المجلس نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم، وإعادة اللاجئين الليبريين الى ديارهم وإعادة توطينهم، وإجراء انتخابات تشريعية وتنفيذية تخضع للاشراف الدولي في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وبينما يرحب الليبريون بالسلام، نظل نشعر بالامتنان لزعماء الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، ولا سيما نيجيريا وغانا، لجهودهم الدؤوبة التي أسهمت في التوقيع على اتفاق شامل للسلام. ويستحق منا الثناء أيضا ما أسهم به الأمين العام، ومساعده الخاص، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وتعتزم القيادة الانتقالية الجديدة التي تولت السلطة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أن توفي بولايتها وفقا لاتفاق أبوجا. وبالفعل، تشكلت الأفرع الثلاثة للحكم وتؤدي الآن واجباتها. وقد أجرت الحكومة محادثات مع الدول المجاورة، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار، حول عملية السلام وتنسيق الخطط لإعادة أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ ليبيري يقطنون في هذه البلدان الى ديارهم. وتسعى الحكومة الانتقالية أيضا الى تمديد سلطتها في جميع أنحاء البلد، إلا أن هذا النشاط يعتمد اعتمادا مباشرا على انتشار فريق مراقبة السلام التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا.

ومما يؤسف له أن النداءات الموجهة من الأمين العام ومجلس الأمن من أجل تقديم الدعم الى فريق مراقبة السلام التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا لم تفض الى تلبية الاحتياجات من السوقيات وغيرها من المتطلبات اللازمة للنشر الكامل لقوات فريق المراقبة المشار اليه. وقد يكون لهذه الحالة تأثير سلبي على المكاسب الهامة التي حققتها الأطراف الليبرية حتى الآن.

وما فتئ هذا الوفد يردد القول دوما بأنه في الوقت الذي تخرج فيه ليبريا من حالة الحرب ينبغي أن ينتقل موضع التشديد من مرحلة الإغاثة الى مرحلة بناء القدرات باعتبارها من الوسائل التي تشجع أنشطة التنمية في البلد. ولا بد من أن يكون هناك "تواصل من الإغاثة الى التنمية" اذا ما أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك إعادة القدرات الانتاجية في ليبريا الى حالتها الطبيعية. لذلك، يسرنا أن تقرير الأمين العام بشأن ليبريا قد حدد عدة برامج قطاعية تتلقى المساعدة من بينها: الصحة والرعاية الطبية، والأغذية والتغذية، والتعليم والتدريب، والزراعة والحراجة، وإمدادات المياه، وذلك في جهد يرمي الى المساعدة في بناء قدرات السلطات الليبرية لتتولى مسؤولية عملية الإنعاش.

وخلال انعقاد مؤتمر إعلان التبرعات لمساعدة ليبريا، أصدرت الحكومة الإنتقالية وثيقة تتضمن نداء تكميليا حدد عدة برامج قطاعية، وكذلك البرامج المتصلة بإعادة استيعاب المقاتلين السابقين وإعادة توطين اللاجئين والمشردين باعتبارها من المجالات التي تحتاج الى المساعدة على سبيل الأولوية. وتعتقد حكومة بلدي أن تقديم المساعدة في هذه المجالات سيضع الأساس اللازم لإحلال سلام مستدام ويساعد في تسهيل إعادة بناء البلد.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على طلب المساعدة الذي وجهه الأمين العام للبرامج التي حددها في تقريره وكذلك البرامج التي قدمتها الحكومة الانتقالية خلال انعقاد مؤتمر إعلان التبرعات.

ومما يثلج صدورنا قرار الأمين العام الخاص بزيارة ليبريا يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ليحدد مع الشعب الليبري ويقيم بنفسه التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق أبوجا، الذي تم الاعتراف به على نطاق واسع بأنه آخر أمل لإحلال السلام في ليبريا. وترى حكومة ليبريا وشعبها أن هذه الزيارة حسنة التوقيت، خصوصا لأنها ستكون عشية البدء في عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وفقا لاتفاق أبوجا. وسوف تكون زيارة الأمين العام مصدر تشجيع هائل للشعب الليبري ودليلا واضحا على التزامه والتزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام الدائم في ليبريا.

ومنذ الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، ما فتئ وفد ليبريا يقترح دوما من خلال المجموعة الافريقية لتقديم مشروع قرار بمساعدة ليبريا. ويسلط مشروع القرار المقدم هذا العام والوارد في الوثيقة A/50/L.27 الضوء على التطورات المشجعة جدا في البلد ومجالات الاحتياجات ذات الأولوية. لذلك، نرجو أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء أسوة بمشاريع القرارات التي اعتمدت في الماضي.

لقد دخلت عملية السلام في ليبريا في مرحلة حاسمة. وبينما لا يفوتنا أن المسؤولية الأساسية عن صون السلام تقع على عاتق الشعب الليبري نفسه، فإنه يحدونا وطيد الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لجهودنا الرامية الى تحقيق السلام الدائم والحكم الديمقراطي في ليبريا.

السيد شو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أشترك في مناقشة اليوم حول مسألة المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

وأود في البداية أن أعرب عن امتناننا للأفراد الشجعان العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية والذين وهبوا حياتهم للمساعدة في حالات الكوارث. ونشيد إشادة خاصة بإدارات ووكالات الأمم المتحدة التي استطاعت، في وجه قيود شتى، أن تحقق تقدما كبيرا في تنسيق وتوجيه جهود المجتمع الدولي بنجاح في ميدان المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

وعندما نتكلم عن جهود الأمم المتحدة في ميدان تقديم المساعدة الغوثية، فإننا لن نبالغ في التأكيد على الدور الأساسي الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية. ونود في الوقت نفسه أن نعترف بالإسهامات القيمة التي تقدمها الوكالات الأخرى للأمم المتحدة - بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - من خلال مبادراتها وجهودها النشطة في هذا الميدان.

وعلاوة على ذلك، يود أن ينوه بجدوى وفعالية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية؛ وتشغيل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ الذي ييسر الاستجابة في حينها لحالات الطوارئ؛ وعملية النداءات الموحدة لتقديم المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات التي تعزز التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى هذا المنوال، يود وفد بلدي أن يعقب على بعض النقاط التي تتصل بآلية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة.

أولا، نرى أن التنسيق الفعال ينبغي أن يرتكز على ولاية واضحة، يدعمها تقسيم واضح للعمل في منظومة الأمم المتحدة. فما زال يوجد في الوقت الحالي تداخل أو إزدواجية للولايات والمسؤوليات فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تشترك في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويعزى هذا التداخل في جانب منه الى الطبيعة العاجلة للحالة التي تتطلب ردا سريعا أو الطبيعة الذاتية للمساعدة الإنسانية التي تستلزم التواصل من الإغاثة الفورية الى التعمير والإصلاح والتنمية. وأخذا بعين الاعتبار هذه المشاكل، فإن وفد بلدي يدعو الى بذل المزيد من الجهود وتقديم المزيد من الاستثمار لتبسيط وترشيد التقسيم الفعال للعمل فيما بين شتى وكالات الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي إيجاد آلية تشاور منتظمة تضفي عليها الصفة الرسمية وتعطي قدرا أكبر من الأهمية. من أجل تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونود أن نقترح زيادة الاستفادة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أن هناك حاجة الى المزيد من آليات التشاور لتسهيل وزيادة تحسين العلاقات بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. فمن شأن هذه الآليات أن تسهم بالتأكيد في تبسيط عملية الربط المشترك بين المساعدة الإنسانية والبرامج الإنمائية المتوسطة أو الطويلة الأجل. ويود وفد بلدي أن ينوه بجدوى البرنامج الإنمائي الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى دعم الأساس المستقر والمستديم لتحقيق هدف المساعدة الإنسانية العام من خلال المساعدة في بناء القدرات المحلية.

ثالثا، نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والانتفاع منه الى أقصى درجة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد شهدت حكومتي بنفسها، إبان الجهود التي بذلتها لمساعدة رواندا والصومال، ما يتحقق من فوائد نتيجة لحشد القطاع

الخاص. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح هذا الحشد وسائط الإعلام التي قدمت تغطية مباشرة لحالات طوارئ معينة. ويرى وفدي أن حشد القطاع الخاص ووسائط الإعلام والانتفاع بهما بشكل فعال سيساهم الى حد بالغ في تخفيف حدة ما يواجهه المجتمع الدولي حاليا في ميدان المساعدة الإنسانية من مشاكل تتعلق بالقدرة والموارد.

وفي هذا الخصوص، نود أن نؤيد الاستفادة الى أقصى حد من مبادرة "الخوذ البيض" في ميدان الإغاثة والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية. ويعتقد وفدي أن من المهم أن يلقي الضوء على ما يتحلى به المتطوع من روح الإقبال على الخدمة والمشاركة، وهو ما يمكن أن يقوم بدور حيوي في اجتذاب التأييد العالمي من خلال العمل العام والحملات الوطنية الشاملة. لذلك فإننا نؤيد مشروع القرار المتعلق بالمبادرة ونشارك في تقديمه.

رابعا، يدعو وفدي المجتمع الدولي الى القيام بجميع التدابير الممكنة لكفالة أمن وسلامة الأفراد المشتغلين بأنشطة المساعدة الإنسانية، ويدين وفدي القيام بأعمال من قبيل أخذ المشتغلين بالمساعدة الإنسانية رهائن كوسيلة لبلوغ أهداف سياسية أو عسكرية. وعلاوة على ذلك، فإن من الواجب أن تكفل جميع الدول الأعضاء، على نحو ما أوصى به تقرير الأمين العام، الامتثال للقانون الإنساني الدولي باتخاذها للإجراءات الملائمة ضد أولئك الذين ينتهكون القواعد الإنسانية الأساسية.

وأخيرا، بالنظر الى أهمية الإنذار والتأهب المبكرين في الوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها، فإن وفدي يود أن يؤيد تدعيم العلاقة بين شتى القطاعات الفاعلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ونظرا لأن المساعدات الغوثية الإنسانية وأنشطة حفظ السلم متصلتان بشكل لا ينفصم وتعززان بعضهما البعض، فمن الأهمية البالغة لعمليات حفظ السلم والمساعدات الغوثية الإنسانية أن يبقي كل منهما الآخر على علم بالكامل بأنشطته في جميع مراحل الحالات الطارئة. وفي ضوء ذلك، فإنني أود استرعاء النظر الى ضرورة وجود تعاون وتنسيق وثيقين بين إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم، ذلك أن التعاون والتنسيق فيما بين الإدارات الثلاث متمم لتعزيز فاعلية المساعدة الغوثية الإنسانية الراهنة في حالات الطوارئ.

ويود وفدي، مع الإشارة بوجه خاص الى مذكرة الأمين العام (A/50/572) التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استقصاء العلاقة بين المساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلم" (JIU/REP/95/6)، أن يطلب الى الأمين العام أن يتخذ إجراءات موضوعية ومنفصلة من أجل زيادة تعزيز التنسيق بين الإدارات ذات الصلة.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن التزام جمهورية كوريا الثابت بقضية المساعدة الغوثية الإنسانية الدولية والجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد ماريوياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت الأزمات الإنسانية التي حلت بالعالم في السنوات الأخيرة الماضية غير مسبوقة من حيث العدد والحجم على حد سواء. فقد جاهد المجتمع الدولي في العراق والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى ويوغوسلافيا السابقة لتوفير المساعدة في ظل أصعب الظروف، ومن رأيي أنه قد أبلى بلاء حسنا في هذا الصدد. وقد أظهرت المنظمات الإنسانية وغيرها من المنظمات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، قدرا هائلا من الشجاعة والتصميم، وقد نجحت في تخفيف الشقاء الإنساني بدرجة مدهشة. وأود أن أشيد، بالنيابة عن وفدي، بكل فرد شارك في هذه الجهود.

بيد أن الأزمات التي نجونا منها، والطريقة التي فعلنا بها ذلك، قد أبرزت الحاجة الى تدعيم قدرتنا على الاستجابة للحالات الطارئة. ونظرا لأن المنظمات الإنسانية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لديها الخبرة التي ينبغي لنا أن نواصل الاستفادة منها، فإنه يمكن القيام بذلك الى حد كبير عن طريق تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها. لذلك فإن وفدي يرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في

تموز/يوليه الماضي، ويؤيده من حيث أنه يحث مجالس إدارة المنظمات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تستعرض القضايا التي تتصل بدور منظمة كل منها ومسؤولياتها التنفيذية، علاوة على قدراتها التنفيذية والمالية. إننا نأمل بأن تقوم إدارة الشؤون الإنسانية بدور محوري في متابعة هذا القرار عن طريق عقد اجتماعات إعلامية منتظمة وغير رسمية ومفتوحة حتى تكفل أن يمضي هذا الاستعراض قدما بخطى مناسبة.

كما يود وفدي أيضا أن يرى قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتعزيز وظيفتها من حيث كونها الآلية الرئيسية للتنسيق فيما بين الوكالات تحت إشراف منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ووفقا لقرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، ينبغي للجنة أن تعقد اجتماعات متواترة لمعالجة القضايا الإدارية والتقنية وتلك المتعلقة بالسياسات. وينبغي لها، على وجه الخصوص، أن تنظر في أمور مثل الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة، ومعاملة الأشخاص المشردين داخليا، ووضع استراتيجية تمويلية للأنشطة الإنسانية، وسلامة موظفي المساعدات الإنسانية، و "الاستمرارية". ويرحب وفدي، في هذا الخصوص، بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة لوضع اجراءات لاختيار وتعيين منسقي الشؤون الإنسانية الإقليميين، والتي أفضت الى تعيين منسقين للشؤون الإنسانية في أفغانستان وأنغولا ورواندا والصومال وموزامبيق. ويعتقد وفدي أن تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية على المستوى الميداني يمكن أن يقوم بها بفاعلية أكبر منسق إقليمي للشؤون الإنسانية يتم تعيينه من بين أفضل الأشخاص تأهيلا ممن يمثلون شتى الوكالات الإنسانية المشتركة في حالة معينة.

ويوجه وفدي الشكر الى الأمين العام على تقريره الشامل الذي طالعه باهتمام كبير. وتشاطر اليابان الأمين العام إنشغاله بشأن سلامة الموظفين المشتغلين بأنشطة المساعدة الإنسانية. وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين في السنة الماضية اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، من أجل كفالة تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة بيسر.

إني أناشد جميع الدول الأعضاء الأخرى قبول الاتفاقية بأسرع وقت ممكن، كما فعلت اليابان في تموز/يوليه من هذا العام، بوصفها ثاني دولة موقعة. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ أن الاتفاقية لا تغطي بصفة آلية أنشطة المساعدة الإنسانية. فوفقا للمادة ١ (ج) تنطبق الاتفاقية على العمليات التي يكون المقصود منها صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين، وعلى العمليات التي أعلن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، لأغراض الاتفاقية، أنها تنطوي على مخاطرة استثنائية بالنسبة لسلامة العاملين المشاركين. ولما كان وفدي يعتقد أنه من الأمور الجوهرية أن تطبق الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن، وأن يشمل تطبيقها بصفة خاصة العاملين في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية. فنود أن نقترح أن يقوم مجلس الأمن أو تقوم الجمعية العامة بجعل إصدار إعلان "المخاطرة الاستثنائية آليا ومألوفا بدرجة أكبر.

إن الأمين العام، في تقريره، يشير أيضا إلى أهمية تدابير الإنعاش وبناء الثقة، في فترة ما بعد النزاع، ويوصي بفتح شباك مستقل يخصص له ٣٠ مليون دولار إضافية، ضمن الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ليكون ذلك حافزا على بذل تلك الأنشطة. ويوافق وفدي على أنه ينبغي أن يكون هناك فترة انتقال سلسلة من الاغاثة في حالات الطوارئ إلى الانعاش والتنمية. بيد أن ذلك يمثل إلى حد بعيد، جزءا من عملية التنمية نفسها، ويمكن أن تنفذه على نحو أشد فعالية المنظمات الدولية للتنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، نظرا لما يتوفر لها من خبرة وموارد. ولذا فمن الأمور الجوهرية ايجاد علاقات تعاون وثيقة بين المنظمات الإنسانية والوكالات المعنية بالتنمية، حتى يمكن أن تجري عمليات تلك الوكالات على نمط منسق، يبدأ تطبيقه بمجرد أن ينتهي النزاع. ويجب النظر في هذا الضوء الى توصية الأمين العام بفتح شباك ثان في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ.

وأود أن أكرر، في ختام ملاحظاتي، أن اليابان سوف تستمر في بذل قصاراها للتخفيف من آلام الناس في أنحاء العالم، مستجيبة في ذلك لكل من حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية، كما فعلت في الماضي، من خلال المنظمات الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة

الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وكذلك على أساس ثنائي.

السيد كينيك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن السادس والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٩٦ سيوافق الذكرى العاشرة لكارثة تشيرنوبيل التي بلغت آثارها الوخيمة حجما عالميا حقا. إن المجتمع الدولي، على مدى ما يقرب من ١٠ سنوات، أخذ يتفهم باطراد، وسوف يستمر يتعلم على مدى عدة سنوات قادمة، الدروس المرة المستمدة من حدث من أشد الأحداث المأسوية في القرن العشرين. إن المجتمع الدولي، على مدى هذه السنوات كلها، أحاط علما باطراد بالعواقب الحقيقية لتشيرنوبيل بالنسبة لبيلاروس.

إن البحوث الدولية التي جرت بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد بينت بيقين لا يدحض الأضرار الاشعاعية والبيئية التي لم يسبق لها مثيل التي منيت بها جمهورية بيلاروس. إن البيانات التي قدمت في المؤتمر الدولي المعني بمستقبل الطاقة النووية بعد تشيرنوبيل، وهو المؤتمر الذي عقد في باريس في ١٩٩١ تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بعد مرور خمس سنوات على الحادث، بينت أن جرعات الاشعاع التي تعرض لها سكان جمهورية بيلاروس، عقب تشيرنوبيل، هي أعلى جرعات في العالم.

وحكومة جمهورية بيلاروس تشعر بقلق إزاء التزايد المستمر في حالات عدد من أمراض الغدة الدرقية. وقد أيد تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمة الصحة العالمية، البيانات المزعجة جدا في هذا الصدد.

وقد أيد المؤتمر الدولي المعني بالآثار الصحية لحادثة تشيرنوبيل وغيرها من الحوادث الاشعاعية، الذي عقد بجنيف من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مرة أخرى الأثر الطويل الأجل لكارثة تشيرنوبيل على صحة سكان جمهورية بيلاروس، والحاجة إلى إشراك المجتمع العالمي في حل السلسلة الكاملة من المشاكل التي أعقبت تشيرنوبيل.

إن آثار تشيرنوبيل هي عامل حاسم في جميع مجالات الحياة في جمهورية بيلاروس، بالنسبة للجيل الحاضر ولعدة أجيال قادمة. وبلدنا لا يزال مضطرا أن يخصص حوالي ربع دخله القومي للتخفيف من آثار الكارثة. وحتى ضريبة تشيرنوبيل الخاصة، وقدرها ١٢ في المائة، لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد اللازمة لتمويل البرامج الجارية لمعالجة آثار انفجار المحطة النووية لتوليد الكهرباء بتشيرنوبيل. وبسبب القلق على صحة أولادنا وعلى حياتهم المستقبلية توترا إضافيا في المجتمع. وهو أيضا يعرقل عرقلة جدية إحراز تقدم في الاصلاحات الاقتصادية وفي إنشاء هياكل السوق في بلدنا.

إن الطبعة المنقحة لتقريرنا الوطني، الذي عنوانه "جمهورية بيلاروس: تسع سنوات بعد تشيرنوبيل - الحالة، المشاكل، العمل" يتضمن بيانا أشد تفصيلا لعواقب كارثة تشيرنوبيل، ولجهودنا والجهود الدولية للتغلب على تلك العواقب. وتوجد نسخ من ذلك التقرير متاحة للوفود.

وقد تأتى لنا أن نفهم، خصوصا بسبب تجربتنا المريرة عقب تشيرنوبيل، الحاجة إلى الاعتراف بمبادئ الأمن الجماعي والمسؤولية الجماعية في التعاون، لاتقاء الكوارث التكنولوجية. ونحن نناشد من جديد المجتمع الدولي أن يوجه عنايته إلى اتخاذ التدابير الوقائية، مثل وضع وتنفيذ تدابير تكفل سلامة المفاعلات النووية القائمة، ومنع آثار الحوادث الاشعاعية على النظم البيئية والأشخاص المتواجدين في مواقع بعيدة. ونحن نرى أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق البلدان والمنظمات التي تستعمل الطاقة النووية وتشجع على استخدامها في الأغراض السلمية. ونرحب، في هذا الصدد، بما التزمت به الدول الأعضاء في الاعلان بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي اعتمد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، من تكثيف التعاون في سبيل تخفيف آثار الكوارث الكبيرة التكنولوجية، والتي من صنع الإنسان، وفي مجالات الاغاثة في حالات الكوارث والانعاش عقب الكوارث والمساعدة الإنسانية، وذلك في سبيل تعزيز مقدرة البلدان المتأثرة على مواجهة تلك الحالات.

ويلاحظ الأمين العام بحق، في تقريره بشأن البند ٢٠ (ج) ما يلي:

"إن تشيرنوبيل هي الواقع المتمثل في كارثة إنسانية طويلة الأمد ذات أبعاد خطيرة". (A/50/418، الفقرة ١).

وأنها

"... مأساة إنسانية ذات أبعاد دولية ... لا يمكن معالجتها إلا من خلال استجابة دولية قوية ومتسقة". (الفقرة ٨٠).

وبينما نتولى تقييم فعالية الاستجابة الدولية، بما فيها أنشطة الأمم المتحدة، نحن مضطرون أن نقول بصراحة أن بيلاروس لديها مشاعر مختلطة. فنحن، من ناحية، ممتنون للتأييد والمساعدة الدوليين اللذين قدما في السنوات الأخيرة للمتضررين. ولكن من ناحية أخرى، نشعر بشيء من خيبة الأمل إزاء التنفيذ غير الكامل للولايات التي صدرت بموجب القرارات الأربعة المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء، وهي القرارات ١٩٠/٤٥، و ١٥٠/٤٦، و ١٦٥/٤٧، و ٢٠٦/٤٨. ومن أسف أننا مضطرون أن نقول إنه حدث استعمال غير كامل لطاقة الأمم المتحدة كحافز، وكأداة تعمل بطرائق أخرى، ولقدراتها الإعلامية والحافزة، في سبيل تعزيز التعاون والتنسيق الفعال للجهود التي بذلت في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، وتخفيف تلك الآثار وتقليصها إلى أدنى حد.

ونقدر مساهمات عدد من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في تطوير تعاون طويل الأمد لتخفيف وتقليل الآثار الناتجة عن كارثة تشيرنوبيل إلى أدنى حد. ونقدر أيضا عمل المنظمات الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية والأنشطة الثنائية، وخاصة المنظمات غير الحكومية، التي قدمت ولا تزال تقدم مساعدة إنسانية مباشرة للمتضررين، ولا سيما الأطفال، ونأمل أن تستمر هذه الجهود الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن جسامة كارثة تشيرنوبيل من حيث كونها مأساة إنسانية، لا سيما في السياق الاقتصادي والاجتماعي الراهن، أدت إلى ظهور مشاكل جديدة وإضافية تثير قلقا عاما، ويتطلب حلها قيام تعاون وتنسيق دوليين ونشطين استنادا إلى قاعدة عريضة في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي. ومشاكل لاجئي تشيرنوبيل والحالة الصحية للذين ساعدوا على حصر آثار حادث محطة تشيرنوبيل محليا وإزالتها، وزيادة وانتشار أمراض السرطان وغيرها من الأمراض، لا سيما بين الأطفال، تضاعف منها الصعاب الاقتصادية وفترة الانتقال المعقدة في بيلاروس.

ونحن مقتنعون أن المساعي المتنوعة التي قدمت إلى بيلاروس وأوكرانيا وروسيا ليست إحسانا، سيما وأنها أصبحت أكثر من أي وقت مضى تأخذ تدريجيا شكل تعاون مفيد للطرفين، لا سيما في ميدان البحث في الآثار الناتجة عن تشيرنوبيل. ولا يرجع ذلك فقط إلى الكم الهائل من الحقائق المادية، والفريدة من عدة جوانب، التي تراكمت في بيلاروس، عن آثار الاشعاع وتدابير التصدي لأثره الضار، بما فيها تدابير إعادة التأهيل الاجتماعي، ومن الواضح أن استمرار مساهمة المجتمع العلمي الدولي في جمع وتبويب هذه البيانات، التي لا تقدر بثمن، وتحليل علمائنا للنتائج، سيفيد البشرية ككل.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن المفهومين التقليديين للجهة "المانحة" والجهة "المستفيدة" بالنسبة للتعاون بشأن تشيرنوبيل والمسائل ذات الصلة ستمر بمزيد من التغييرات الموضوعية. ويؤيد هذا على وجه الخصوص، من بين جملة أمور، الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المعقودة بين الدول التي تأثرت بالعواقب الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وعدد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها المانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والاتفاقات المعقودة مع منظمات حكومية دولية، بما فيها منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع منظمات إقليمية أيضا، من بينها اللجنة الأوروبية.

والتجربة العملية في إطار الاتفاقات الموجودة بين الدول الثلاث الأكثر تضررا ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الأوروبية واليونسكو وغيرها من المشاريع المشتركة الثنائية والدولية، على سبيل المثال، توضح بجلاء إمكانية الأخذ بنُهُج جديدة إزاء التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل تختلف عن سابقتها.

ويحدونا الأمل أن الجهود الدولية، التي تبذل في إطار التعاون الثنائي بشأن تشيرنوبيل مع الدول الثلاث الحديثة الاستقلال، ستصبح أكثر نشاطا.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أيضا أن استئناف المركز العلمي والتكنولوجي الدولي للحوادث النووية والاشعاعية العمل في أوكرانيا بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيوفر فرصة أكبر للتعاون الدولي لدراسة تخفيف وتقليل الآثار الناجمة عن حوادث من هذا القبيل. إلى أدنى حد، ونحن على استعداد، لا سيما من أجل مصلحة شعوب الدول الثلاث الأكثر تضررا بحادثة تشيرنوبل، للمشاركة في أنشطة المركز على أساس مبادئ مقبولة على نحو متبادل. ونقترح أيضا أنه ينبغي استمرار المشاريع والبرامج الدولية المنفذة في محمية بوليسكي الملوثة إيكولوجيا بالإشعاع، التي تشمل أجزاء من المناطق الملوثة في بيلاروس وأوكرانيا والاتحاد الروسي، كما ينبغي استمرار مشاريع البحث الدولية الأخرى على أساس التمويل المشترك متجاهلين

"تناقض مشاعر المجتمع الدولي". (A/50/418، الفقرة ١)

الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره.

إن التحليل الموضوعي والناقد للأنشطة القائمة ووضع قائمة بالمقترحات والتوصيات البناءة والمتصلة بتدابير لاحقة يمكن اتخاذها والوارد ذكرها في تقرير الأمين العام قد توفر أساسا سليما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المستقبل وللمساعدة الدولية العريضة القاعدة التي تقدم إلى البلدان المتضررة على المستويين الحكومي الدولي وغير الحكومي، بغية حشد المنظمات الإنسانية والمجتمع العلمي الدولي فضلا عن مؤسسات الأعمال التجارية وإمكانيات التنمية الوطنية للدول المتأثرة.

وكما تعلم الجمعية، فإن الاجتماع العادي الموسع للجنة الرباعية للتنسيق بشأن تشيرنوبيل، المفتوح لمشاركة جميع البلدان والمنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة، سيعقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويشتمل جدول أعمال هذا الاجتماع على قضايا هامة للغاية تتصل برصد أنشطة المجتمع الدولي ذات الصلة وتنسيق الأعمال التحضيرية للموعد القادم غير السار، موعد الذكرى العاشرة لكارثة تشيرنوبيل. ووفدنا مقتنع أن الذكرى العاشرة لتشيرنوبيل قد تصبح سنة مميزة للتضامن مع ضحايا تشيرنوبل. وعلى وجه الخصوص، تأمل بيلاروس في أن تعالج أزمة الموارد لدعم المشاريع والبرامج الدولية المتصلة بتشيرنوبيل، لا سيما داخل منظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، تأمل الوفود التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/50/L.26 أن تؤيد الجمعية العامة مناشدتنا للدول الأعضاء، ولا سيما الدول المانحة، والمؤسسات المالية المعنية المتعددة الأطراف، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى في المجتمع الدولي، بما فيها المنظمات غير الحكومية، مواصلة توفير الدعم الدولي للجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس لمواجهة آثار كارثة تشيرنوبيل، وأن تؤيد طلبنا إلى الأمين العام أن يناشد الدول الأعضاء تكثيف هذه المساعدة. ونعتمد أيضا على إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة الإعلام في الأمم المتحدة في تقديم مساهمة بناءة لتوفير معلومات عن المبادرات والتدابير المتعلقة بتشيرنوبيل التي يجري إعدادها الآن على الصعيد الوطني في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، وكذلك في فيينا وجنيف ونيويورك وباريس بمشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن وفد بيلاروس سيعمل بنشاط في مراحل لاحقة من عملنا، سواء أثناء اجتماع اللجنة الرباعية الذي سبق ذكره، والذي يشارك فيه ممثلو حكومات الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ، السيد هانسن، أو في المشاورات بشأن مشروع القرار A/50/L.26، بغية تحقيق توافق دولي في الآراء لصالح الذين عانوا من كارثة تشيرنوبيل.

السيدة ديوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره المطروح للمناقشة اليوم. وفي حين أن وفدي يتفق مع الآراء التي قدمها وفد الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، فإنه يود أن يضيف بعض النقاط بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال.

لقد قطعت إدارة الشؤون الإنسانية شوطا طويلا منذ أن أُنشئت عملا بقرار الجمعية ١٨٢/٤٦، وتعززت بالقرارات ١٦٢/٤٧ و ٥٧/٤٨ و ١٦٢/٤٨ الهامة، التي سعت لتنسيق النشاط بشأن هذا البند المعقد جدا. وكان من بين أكبر التحديات إعادة تعديل دور المنظمة من دور منسق للأنشطة الإنسانية إلى دور التصدي لعدة حالات طارئة معقدة، غير مدعومة بموارد مناسبة. وقد كان التحدي كبيرا حقا بالنسبة للدول الأعضاء في التأكد من أن المبادئ التوجيهية التي حددها القرار الأساسي ١٨٢/٤٦ يجري اتباعها، وأن الولايات المنفصلة والواضحة للهيئات التنسيقية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، تبقى مميزة ومركزة أثناء تنسيق الأنشطة في حالات الطوارئ الإنسانية.

إن وفد بلدي يعترف بالأهمية البالغة التي يتسم بها التنسيق الفعال، وبالحاجة إلى التفكير المبدع في محاولة السيطرة على خطورة وتعقد الحالات في موقع الأحداث، وبخاصة عندما يكون هناك شك بشأن توفر الموارد. ويدعو التقرير إلى تعزيز الآليات المجددة، سواء لتعزيز القدرة الأصلية لعمليات الإغاثة أو لتحديد وسائل جديدة للاستجابة للاحتياجات التي لم تكن قائمة من قبل. إلا أن الإقدام على أية مبادرات جديدة أو مفاهيم مجددة سيتطلب توفر ضمان بأن أعمال الإدارة ستسير وفقا للولايات الواضحة التي حددتها الجمعية العامة.

ونود في هذه المرحلة أن نعيد التأكيد على أن المبادئ المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في العديد من المحافل وعلى مدى فترة من الزمن تتضمن ما يلي: الإنسانية، والحياد، وعدم الانحياز، والاحترام التام لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، وإيلاء أهمية قصوى للحصول على موافقة البلدان المتأثرة وللاستجابة لنداءاتها، وأخيرا إعطاء الصدارة لدور الدولة المتأثرة في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية في داخل إقليمها. ووفد بلدي سيساند جميع الأنشطة الإنسانية تحت مظلة الأمم المتحدة في إطار هذه المعايير المحددة.

إن التقرير يطرح عدة توصيات. ووفد بلدي يدرك خطورة المسؤوليات الملقاة على عاتق إدارة الشؤون الإنسانية، ويفهم الحرص البالغ على تعزيز الإدارة من الناحية التنظيمية. ونفهم أيضا أهمية ضمان أمن الأفراد الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في الميدان. إلا أن بعض التوصيات تتعلق بأمور مثل الدبلوماسية الوقائية وأنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام. ولما كانت هذه تمر بمراحل مختلفة من المناقشة بين الدول الأعضاء، فإن طرح توصيات محددة في هذه المرحلة قد يسفر عن أثر غير مقصود هو الحكم على الأمور حكما مسبقا.

ولدى وفد بلدي أيضا تحفظات بشأن الاقتراحات الخاصة بتحويل موارد من الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ - سواء الأصول أو الفوائد - لأية متطلبات إدارية، مثل الترتيبات الأمنية الدولية، وبخاصة لأننا ما زلنا نفتقر إلى إجراء محاسبة مرض فيما يتعلق بالصندوق. ونعتقد أنه ينبغي أن تجرى مناقشات أخرى بين الأطراف الحكومية الدولية قبل تنفيذ هذه التوصيات البعيدة الأثر.

وقد لاحظ وفد بلدي أن الدول الأعضاء تُحث على أن تأخذ في الحسبان السياق الأوسع الذي تقدم فيه المساعدة الإنسانية لضمان تحقيق تنسيق أفضل في التوجيه المقدم إلى مجالس إدارات الوكالات والبرامج المتخصصة للأمم المتحدة. وهذا حث سليم، إلا أن ما يُحث عليه أمر تنفذه البلدان الأعضاء الآن بالفعل.

إن التوجيه الموجّه إلى مجالس إدارات الوكالات المتخصصة والصناديق توجيه شامل. إلا أن هناك عيبا يجب تداركه بسرعة ألا وهو مشكلة مقاومة الوكالات والهيئات المتخصصة لإجراء تخصيص منسق ومنظم للواجبات التي تسند إليها وفقا لولاياتها. فمثل هذا التخصص إلى جانب زيادة فعالية المساعدة يمكن أن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة. وبينما نرحب بنهج النداء الموحد في هذا الشأن، نود أن نؤكد مجددا الحاجة إلى احترام متطلبات البلدان المعنية - أي عنصر الموافقة - قبل بدء تلك الأنشطة.

ويوافق وفد بلدي على أنه من المهم تعزيز قطاعات الإنعاش والتنمية. إلا أنه لما كانت هذه مفاهيم جديدة، هناك حاجة إلى تعزيزها وتوضيحها

وذلك بمناقشتها على الصعيد الحكومي الدولي. وهناك بلدان عديدة لها خبرة طويلة في الإنعاش والتنمية، وهي خبرة يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد منها إذا ما أسفرت المناقشات الحكومية الدولية عن إقرار إجراءات لذلك.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصية بتعزيز القدرات الأصلية والآليات المحلية. ويذكّر وفد بلدي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوكلت إليه فعلا مهمة القيام بتعزيز القدرة المحلية في أي مجال تجد فيه الحكومة المضيفة ضرورة لذلك. كما ينبغي الإشارة أيضا إلى أن الإجراءات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمت الموافقة عليها على الصعيد الحكومي الدولي تتضمن فئة ثالثة من الموارد هي الموارد المخصصة بالتحديد للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الاحتياجات الطارئة. والازدواجية شيء ينبغي تفاديه في أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة.

ويوصَى مرة أخرى بتخصيص موارد لهذا الغرض من الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ. وقد أعطت بلدان نامية بالفعل جزءا مما يخصها من موارد رقم التخطيط الإرشادي، تحت البند ١-١-٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بالتحديد لهذه المتطلبات الطارئة. وتخصيص الأموال للحالات الطارئة ينبغي ألا يصبح عملية مفتوحة بالنسبة لجميع الوكالات، لأن ذلك لن يكون من الإنصاف بالنسبة للبلدان المتلقية التي تعاني بالفعل من التضييق الشديد للموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية. وهذه التوصيات غير المنسقة من منظومة الأمم المتحدة هي وصفة أكيدة لتبذير أموال الأمم المتحدة الشحيحة المخصصة للتنمية.

ويرى وفد بلدي أيضا أن أقل ما يقال عن توصية الأمانة العامة بأن يخصص المانحون جزءا من إسهاماتهم لإدارة الشؤون الإنسانية انها توصية في غير محلها ومنافية للطابع العام والطوعي لهذه الإسهامات وهو الطابع الذي تسعى الدول الأعضاء - في مختلف المحافل - إلى إعادة تأكيده.

ويود وفد بلدي أن يعلق باختصار على مبادرة "الخوذ البيض" التي قدمتها الأرجنتين، والتي وجدنا أنها تندرج في الإطار الحالي للأمم المتحدة، وبالتالي أيدناها. ونحن نعتبر هذه المبادرة داعمة ومكملة لجهود إدارة الشؤون الإنسانية ومتطوعي الأمم المتحدة.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا أن خطورة الحالات الإنسانية الطارئة ينبغي ألا يُسمح لها بأن تعمينا عن رؤية الفروق العملية بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، أو بأن تطغى على متطلبات أو رغبات أو أماني حكومات ذات سيادة. وينبغي ألا نترك أنفسنا ننساق للحاضر بحيث نتراجع عن حكمة الماضي، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى مستقبل يسوده الارتباك.

إننا بحاجة إلى إجراء تمييزات واضحة عندما نحدد العلاقات بين وظائف وضرورات حفظ السلام وصنع السلام ومبادئ إيصال المساعدة الإنسانية، التي هي أساسا الحياد، وعدم الانحياز، وموافقة الدولة المتأثرة. إن الفوارق دقيقة ولكنها مع ذلك هامة وصحيحة وحاسمة. وسيواصل وفد بلدي تأييده لجميع جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية المستندة إلى قرارات الجمعية العامة والمقررات الصادرة على الصعيد الحكومي الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل مدغشقر طلب الاشتراك في المناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. ولما كانت قائمة المتكلمين قد أقفلت الساعة ١٦/٣٠ أمس، أود أن أسأل الجمعية: هل لديها اعتراض على إدراج ذلك الوفد في قائمة المتكلمين؟

ونظرا لأنني لا أسمع أي اعتراض، تدرج مدغشقر في قائمة المتكلمين.

السيد جونيجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لتقرير الأمين العام (A/50/203 و Add.1) بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ويصيب التقرير في طرحه مسألة المساعدة الإنسانية ضمن إطارها السياسي العام. وهو بالتالي قد وفّق في تحديد المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال المساعدة الإنسانية وتركيز الانتباه على التدابير المطلوبة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي السنوات الأخيرة، واجه المجتمع الدولي عددا متزايدا من الأزمات الإنسانية. وهذه الأزمات قد نجمت بصورة رئيسية عن حالات صراع من صنع الإنسان وليس بسبب الكوارث الطبيعية. فنحن نشهد ما يقرب من خمسين صراعا تدور رحاها في أجزاء مختلفة من العالم اليوم. وهذه الصراعات لها بعض السمات المحددة: أولا، ان ضحاياها هم في المقام الأول من المدنيين، وان النساء والأطفال هم من يعانون أكبر المعاناة من جراء القتال. وثانيا، أن الأفراد الذين يقعون في شباك هذه الحالات يتعرضون في كثير من الأحيان لأبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان. فالنساء يتعرضن للاغتصاب والإساءات الجنسية. والشباب يعذبون ويقتلون بوحشية. وترغم أسر بأكملها على ترك ديارها فيلتمس أفرادها المأوى، إما كأشخاص مشردين داخل الوطن، أو كلاجئين في أرض أجنبية. وثالثا، وكما جاء في تقرير الأمين العام:

"فإن الآلام التي يعانيها المدنيون لا تشكل عنصرا عرضيا من عناصر الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، بل تعتبر الهدف الرئيسي لها." (A/50/203، الفقرة ١١)

والهدف هو نشر الذعر في صفوف الخصوم لكي يستسلموا. وفي هذه العملية، ينتهك القانون الإنساني بدون عقاب. ورابعا، انه في العديد من هذه الحالات تمنع الوكالات الإنسانية من الوصول إلى مناطق الصراع أو تقيّد قدرتها على توفير المساعدة الإنسانية تقييدا شديدا. وهذه العناصر تتجلى كلها تماما في الأزمات التي حصلت في رواندا، والبوسنة والهرسك، وفي جامو وكشمير الخاضعة للاحتلال الهندي.

وفي كشمير المحتلة تكتسب الحالة بعدا فريدا. إن الحكومة الهندية ذاتها هي سبب الأزمة. فالقوات المسلحة الهندية قد فرضت حكما إرهابيا على المدنيين العزل. وسعيا إلى تحطيم معنويات المقاومة الكشميرية، راحت القوات الهندية تستهدف النساء والأطفال عن عمد. وحوادث الاغتصاب الجماعي والإساءات الجنسية قد أصبحت مسألة روتينية وموثقة بما فيه الكفاية. بل هي موثقة في تقارير متكررة أصدرتها منظمات لحقوق الإنسان لها احترامها.

وثمة انتهاك شنيع للقواعد الإنسانية تم مؤخرا على يد القوات الهندية وهو محاصرة وادي نيلام في أزاد كشمير. فالطرق المؤدية لوادي نيلام في أزاد كشمير أصبحت مقطوعة بسبب إطلاق النار المتكرر من جانب القوات الهندية عبر خط المراقبة. وقد استلزم ذلك إلقاء المساعدات الغوثية من الجو للسكان في وادي نيلام. ومع بداية الشتاء، سُد الطريق البديل لإرسال المؤن. ونتيجة لذلك، أصبح حوالي مائة ألف من سكان الوادي يواجهون أزمة إنسانية خطيرة.

وفي سياق الصراعات نرى أن قصر التركيز على توفير المساعدة الإنسانية أمر لا يساعد كثيرا السكان المتضررين. فلا بد من اتخاذ تدابير في مجالات حاسمة أربعة. فأولا، وقبل كل شيء، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج الأسباب الكامنة وراء الصراعات إذا ما أراد أن يضع حدا نهائيا للمعاناة التي تحيق بهؤلاء المتضررين. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام في قوله ان:

"تقديم المساعدة الإنسانية في فراغ يعادل إدارة أعراض الأزمة دون أسبابها. وتبين الخبرة أن فعالية المجهود الإنساني في ميادين النزاع تتوقف، في معظم الحالات، على إجراءات ناجحة يتخذها المجتمع الدولي لحل المشاكل التي تسبب الأزمة". (المرجع نفسه، الفقرة ١٦)

وثانيا، في الحالات التي تستمر فيها الصراعات، يجب كفالة الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصية الأمين العام التي ينادي فيها:

"وفقا لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، بأن تستخدم الدول الأعضاء نفوذها لدى الأطراف في أي نزاع مسلح لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي واحترام الأنشطة التي تضطلع بها منظمات إنسانية نزيهة مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية." (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٧)

كما أثلج صدرنا إعراب الأمين العام عن نيته في أن يجعل الامتثال للقانون الإنساني محورا أساسيا لأنشطة الأمم المتحدة.

وثالثا، ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني عما ارتكبوه من جرائم. ومرتكبو هذه الجرائم لا بد أن يعوا تماما بأنهم لن يتمكنوا من

الإفلات من عواقب أفعالهم. وإنشاء محكمتين دوليتين لمحاكمة منتهكي القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تطور نرحب به أيما ترحيب. وينبغي إنشاء محاكم مماثلة لمحاكمة العناصر المرتكبة انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان في أماكن أخرى.

وأخيرا، إن تعزيز آلية الأمم المتحدة لمعالجة الأزمات الإنسانية يحتاج إلى دراسة دقيقة. وفي هذا الصدد نود أن نؤيد بعض الخطوات التي يجري اتخاذها. إننا نرحب بتركيز إدارة الشؤون الإنسانية على خمسة مجالات عريضة، ولا سيما على ضرورة كفالة الامتثال للقانون الإنساني. كما نقدر جهود الإدارة لإشراك جميع الكيانات ذات الصلة في تنسيق أنشطة الطوارئ. والدعوات الموجهة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا لحضور اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي خطوات في الاتجاه الصحيح.

إن فعالية آلية الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية تتوقف إلى حد كبير على مستوى التمويل الذي تتلقاه. والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ له دور حاسم في تحديد مدى قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة والمنسقة لحالات الطوارئ. ومما يبعث على القلق أن الأمم المتحدة تواجه صعوبات في الحفاظ على المستوى الأدنى لهذا الصندوق أي مستوى ٥٠ مليون دولار. وبالتالي فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن تستجيب الدول الأعضاء على نحو إيجابي للدعوة إلى تغذية الصندوق لتغطية المسحوبات الباقية بلا رد لأكثر من عام. وفيما يتعلق بالتمويل، نرحب أيضا بالنظر في تدابير لتوفير دعم من خارج الميزانية لإدارة الشؤون الإنسانية على أساس مستمر ومكفول. فالإدارة تظل المنسق الأساسي في إطار النظام الإنساني الدولي، وأنشطتها ستعاني إذا اضطرت إلى العمل في حدود تمويلها القليل من الميزانية العادية.

والأزمات الإنسانية المترتبة على الصراعات المسلحة يتعين معالجتها بجميع أبعادها. وتوفير المساعدة للإغاثة الفورية وإعادة التأهيل هو جانب واحد من جوانب هذه الأزمات. أما الجانب الآخر، الذي يحتاج المجتمع الدولي إلى إيلائه اهتماما أكبر، فهو حل الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات. وما لم تعالج هذه الأسباب ويتم حسمها، فإن ضحايا الأزمات الإنسانية لن يجدوا حلا دائما لمأزقهم المفجع.

السيد يوان شاوفو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يتوجه وفد الصين بالشكر للأمين العام على تقريريه المقدمين الى الجمعية العامة في هذه الدورة بشأن البندين المعنونين: "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" و "اشتراك المتطوعين، "الخوذ البيض"، في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية". وقد أحطنا علما مع التقدير بالجهود التي لا تكل التي بذلها وكيل الأمين العام، بيتر هانسن، وإدارة الشؤون الإنسانية التي يتولى رئاستها، في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ خلال العام الماضي.

ويود وفد الصين أن ينتهز هذه الفرصة كي يعلن عن وجهات نظره بشأن بعض جوانب البنود قيد النظر. يولي وفد الصين اهتماما كبيرا الى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ويعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تنسيق مختلف أنشطة المساعدة ويؤيده. ووسط تزايد النداءات لتقديم المساعدة الطارئة، ونتيجة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان التي تكرر وقوعها في السنوات الأخيرة، فإن هيئات ووكالات الأمم المتحدة التي تتولى مسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية، تواجه تحديات هائلة لم يسبق لها مثيل. وبالتالي، فإن مسألة كيفية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان استجابة أكثر سرعة وفعالية والانتقال من المساعدة الغوثية الى إعادة التأهيل وإعادة التعمير والتنمية هي مسألة هامة تحتاج الى المعالجة النشطة.

ويعتقد وفد الصين أنه لكي تعزز الأمم المتحدة قدرتها على تنسيق مختلف أنشطة المساعدة الإنسانية وتوفير استجابة سريعة وفعالة في حالات الكوارث، فإن من المهم أن يتوفر التمويل الجيد للأمم المتحدة. غير أن الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ الذي أنشئ بقرار من الجمعية العامة يعاني الآن من تضاؤل الموارد مما يعيق على نحو خطير

قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة للحاجة الى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وعلى أداء دورها المركزي في التنسيق. وبالتالي، فإن المهمة العاجلة الآن تتمثل في زيادة التبرعات للصندوق في أقرب وقت ممكن؛ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها وذلك بزيادة تبرعاتها الى الصندوق.

ويود وفد الصين أن يؤكد مجددا هنا على المبادئ الأساسية التي تنظم المساعدة الإنسانية، كما ينص عليها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ - أي مبادئ الإنسانية والحياد، والانصاف، وانتفاء الشروط السياسية - ينبغي احترامها وتنفيذها بصورة تامة. علاوة على ذلك، يود وفد الصين أن يعرب عن قلقه بصدد مدى توفير الأمن الواجب للعاملين الذين يضطلعون بأعمال المساعدة الغوثية في البلدان التي تمزقها الحروب. ويحدونا الأمل في أن تقوم منظومة الأمم المتحدة والدول المعنية، وفقا لمبادئ القانون الدولي والمعايير التي تنظم العلاقات بين الدول، بتوفير الحماية الضرورية للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية لكي يتمكنوا من أداء عملهم بأمان.

إن الصين بلد نام، وهو أيضا من البلدان المعرضة لوقوع الكوارث. ونحن نعي تماما أن الكوارث تتسبب في إنزال المعاناة بحياة البشر، وفي خسائر في انتاجهم وفي الإضرار بالمجتمع والاقتصاد. ولذا، فإن الصين، حكومة وشعبا، تتعاطف تعاطفا عميقا مع البلدان المتضررة في المأزق الذي تعاني منه وتقدم لها بنشاط مساعدة غوثية في حدود إمكانياتنا، وذلك استجابة للنداءات الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإن وفد الصين يؤيد ويدعم دعما كاملا الأمم المتحدة في تقديمها مساعدة خاصة لأفغانستان وأنغولا وبوروندي والسودان والصومال ورواندا.

لقد مرت تسع سنوات منذ وقوع كارثة تشيرنوبيل النووية. ويود وفد الصين أن يعرب عن عميق تعاطفه مع أوكرانيا وبيلاروس وروسيا، ومع شعوب تلك البلدان الثلاثة إزاء معاناتها الطويلة من جراء الكارثة وعواقبها. واننا نشير بالتقدير الى القرار السياسي الذي اتخذته حكومة أوكرانيا، والذي مؤداه أنها قد تغلق محطة الطاقة النووية في عام ٢٠٠٠. ونحن نؤيد أيضا الجهود التي تبذلها تلك البلدان الثلاثة لتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين، بهدف دراسة الآثار المترتبة على الكارثة والتخفيف منها وخفضها قدر الإمكان. ويحدونا الأمل في حصولها على تعاون نشط في مجالات التمويل والعلم والتكنولوجيا من المجتمع الدولي، وخصوصا من البلدان التي هي في وضع يؤهلها للقيام بذلك والمؤسسات المالية الدولية.

وقد أثارت مبادرة إنشاء "الخوذ البيض" عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٩٥، اهتماما واسعا. ويرى وفد الصين أن ذوي "الخوذ البيض" يضطلعون بدور تكميلي هام ويسهمون في تعزيز القدرة الاحتياطية للبلدان النامية وجهود الأمم المتحدة في مجالات الإغاثة الإنسانية، والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية. ولكي يتمكن أصحاب "الخوذ البيض" من الاضطلاع بأنشطتهم بطريقة سلسة وفعالة فإن إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ التدابير الضرورية لكي تنسق بفعالية أدوار وأنشطة "الخوذ البيض" ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي الختام، يود وفد الصين أن ينوه بضرورة التقيد بمبدأ التطوع الاختياري عند إيجاد "الخوذ البيض" في البلدان النامية.

السيد إسلام (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف لي أن أتكلم بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ". وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن، على العمل الحميد الذي اضطلع به في ظل ظروف صعبة جدا. ويستحق الأمين العام شكرنا لتقاريره المفيدة بشأن الموضوع. ويتشاطر وفد بلدي تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن كثرة وقوع الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان، وتزايد الصراعات الأهلية والإثنية في الآونة الأخيرة قد دللا على الحاجة لاستجابة أكثر تنسيقا وفعالية من جانب المجتمع الدولي. فالاستجابات المناسبة والفورية في حالات الطوارئ ضرورية لمساعدة الضحايا ونزع فتيل التوتر وتهيئة مناخ يؤدي الى حسم حالات الأزمات.

ومما له أبلغ الأهميـــة أن يتم تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ. وإلا، فإنه لا يمكن الحـــؤول دون تكـــرار وقوعها، ولن تتمكن الدول من تجاوز مجموعة أعراض الاعتماد على الإغاثة. وبالتالي فإن من المهم ضمان الانتقال من الإغاثة الى الإنعاش والتنمية المستدامة طويلة الأجل.

إن العلاقة المتبادلة بين الأنشطة الإنسانية وتلك المتعلقة بصنع السلام وحفظ السلام أخذت تزداد وضوحا يوما بعد يوم. بل الواقع أن إيصال المساعدة الإنسانية أصبح جزءا حيويا من مساعي الأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظ السلام. ومع ذلك، يتعين على الأمم المتحدة، عند تحديد شكل استجابتها الإنسانية لحالات الطوارئ المعقدة أن تكفل ألا تطغى الاعتبارات السياسية على الجانب الانساني. وبنغلاديش تؤمن بأن الدبلوماسية الإنسانية، حسب المفهوم الذي توخته إدارة الشؤون الإنسانية وبدأت في تطبيقه، تشكل جزءا هاما من الدبلوماسية الوقائية.

ولا تزال سلامة العاملين في المجال الانساني تمثل مشكلة خطيرة. فالمهام المسندة الى العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في مناطق عديدة من العالم أصبحت أكثر صعوبـــة فـــي الأشهر الأخيرة. وينبغي اتخاذ التدابير الملائمة لضمان سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي تصميمه على إنفاذ قواعد القانون ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك هذه القوانين. وعلى جميع الأطراف في الميدان أن تحترم احتراما تاما الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وقد استخدم الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ منذ انشائه في عدد من حالات الطوارئ وحقق نتائج مشجعة. ومع تزايد الطلب على الصندوق بسبب تفشي الأزمات وجسامتها، علاوة على بعض التأخر في تغذية الصندوق، نرى أن الوقت قد حان لأن تعالج بجدية مسألة زيادة موارد الصندوق. ونحن نؤيد التوصية المتعلقة بإنشاء شبـــاك متميز في إطار الصنـــدوق لتدابيـــر الإنعاش وبنـــاء الثقة. ويصح توسيـــع نطاق الصندوق بقصد تسهيل تقديـــم المساعدة الطارئـــة في حالات الطوارئ التي يطول أمدها.

إن عملية النداءات الموحدة التي وضعت لتكون آلية لتشجيع التقييم الموحد للاحتياجات ولزيادة إبراز الأولويات عند تعبئة الموارد المالية هي عملية أثبت الزمن فائدتها. ولكن لا تزال هناك حاجة ماسة الى تمويل إضافي للوفاء بمتطلبات حالات الطوارئ الحرجة. ويجب تعزيز التعاون على المستوى الميداني وتنفيذ البرامج على نحو مشترك لضمان نجاح عملية النداءات الموحدة وتسهيل الاستجابة السريعة من المانحين.

وبالنظر الى حجم الأزمات وتنوعها، يؤيد وفد بلدي تمام التأييد فكرة إجراء ترتيبات احتياطية مع الحكومات المانحة وتوفير مخزونات من المعدات والإمدادات الغوثية. وفكرة "الخوذ البيض"، التي توخاها قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٩ باء لتشارك في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والتعمير والتعاون التقني لأغراض التنمية، تكتسي أهمية قصوى في هذا الصدد. ويمكن لمبادرة "الخوذ البيض" أن تستخلص دروسا هامة من خبرة برامج متطوعي الأمم المتحدة. ويمكن لادارة الشؤون الإنسانية وبرنامج المتطوعين أن ينسقا ويوجها هذه المبادرة. ويعتقد وفد بلدي أيضا أن هذه المبادرة يمكن أن تسهم في تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي تعزيز القدرات التنفيذية الوطنية. والكثير من الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام بخصوص "الخوذ البيض" هي أفكار مفيدة وتستحق أن نوليها عناية خاصة.

إن الزيادة الأخيرة في عدد الكوارث الطبيعية والأضرار التي تلحق من جرائها باقتصادات البلدان المعنية تستوجب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. فالكوارث الطبيعية تكبد البلدان خسائر جسيمة بغض النظر عن مستوى تنميتها. إلا أن شدة تأثر البلدان النامية بالكوارث الطبيعية وتكرار وقوع هذه الكوارث مسألـــة تثير قلقنـــا العميـــق. وثمة مسؤولية خاصة تتحملها إدارة الشؤون الإنسانيـــة فـــي هذا الصدد. فالبلدان النامية تعاني أكثر من غيرها والضرر الذي يلحق باقتصاداتهـــا أفـــدح نظرا لضعف هياكلها الأساسية وتدني قدرتها على مواجهة حالات الكوارث بسرعة وفعالية. وكما لاحظ الأمين العام، عن صواب، في تقريره فإن أثر الكوارث يزداد ٢٠ مرة في البلدان الفقيرة عما هو عليه في البيئات الصناعية. ومن هنا

يصبح التضامن الدولي أساسيا لتخفيف أثر الكوارث الطبيعية في البلدان النامية.

وفي حالات كثيرة نرى الضغوط السكانية وظروف الفقر تدفع الناس الى العيش في مناطق معرضة أصلا لمخاطر طبيعية وأخرى من صنع الانسان. وبالتالي ينبغي أن نعالج المشاكل الأعم المتعلقة بالفقر ومعدل النمو السكاني وما الى ذلك، بطريقة متكاملة وعاجلة بغية توقي آثار الكوارث أو الحد منها. كما أن تدابير التخفيف، بما فيها التأهب للكوارث ونظم الإنذار المبكر، ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في البرامج الانمائية وأن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة الى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية. وفي الوقت ذاته لابد من تزويد البلدان المتأثرة بالكوارث بما يلزم من الموارد والمعرفة الفنية لتعزيز قدراتها على الوقاية والتخفيف.

ولا بد أيضا من الاستمرار في تعزيز أعمال جمع ونشر المعلومات عن الكوارث الطبيعية، ونظم الأمم المتحدة للإنذار المبكر بهذه الكوارث. وتجدر ملاحظة أن أثر الكوارث الطبيعية يكون على أشده خلال أول يومين أو ثلاثة أيام من وقوعها. وأي تأخير في الوصول الى المتضررين قد يتسبب في آلاف الوفيات. ومن الحيوي إذن المسارعة بإيفاد فرق الأمم المتحدة الاحتياطية للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وتوفير الموارد اللازمة.

ويود وفد بلدي أن يثني على العمل الذي يضطلع به مكتب إدارة الشؤون الإنسانية بجنيف في مجال المساعدة الغوثية في حالات الكوارث الطبيعية. وهناك حاجة الى تعزيز القدرات المحلية للدول الأعضاء لمواجهة الكوارث الطبيعية بصورة فعالة. والأمم المتحدة يصح أن تواصل مساعدة البلدان التي تتعرض للكوارث في وضع برامج لتخفيف أثر الكوارث، ونظم للإنذار المبكر. ويسعد بنغلاديش أن تتقاسم خبرتها في مواجهة الكوارث الطبيعية مع البلدان التي تتعرض للكوارث أو وكالات الأمم المتحدة.

ونرى من الضروري بذل جهود مستمرة لدعم عملية تعزيز قدرات البلدان السريعة التأثر بالكوارث، والنهوض بنقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات. وبرنامج التدريب على إدارة الكوارث الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسهل بناء هذه القدرات الوطنية لادارة حالات الطوارئ في جميع مراحلها. وينبغي أن تحظى البلدان المعرضة للكوارث بالأولوية في كافة برامج التدريب.

وترى بنغلاديش أن جهود تنسيق المساعدة الغوثية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا تزامنت مع جهود الإغاثة الوطنية وراعت احتياجاتها وأولوياتها. وهذا يمكن ضمانه من خلال الدمج السليم بين عمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتلك التي تضطلع بها السلطات الوطنية. إذ أن الخبرات والقدرات الوطنية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان لدى مواجهة حالات الطوارئ الخاصة والمتكررة. وفي هذا السياق ينبغي أن تعمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان في ظل التعاون الوثيق مع الوكالات الوطنية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على أن الأمم المتحدة مجهزة على أفضل وجه للاضطلاع بدور مركزي في توفير المساعدة الانسانية وتنسيقها، مع مراعاة مبادئ عدم التحيز والحياد والشفافية التي تشكل أساس عمليات الأمم المتحدة.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن اتكلم بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، وذلك بالنيابة عن الدول الـ ١٣ الأعضاء في الجماعة الكاريبية الذين هم أعضاء في الأمم المتحدة، أي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وكمنولث جزر البهاما، وكمنولث دومينيكا، وبلدي جامايكا.

وتود بلدان الجماعة الكاريبية، بادئ ذي بدء، أن تعلن موافقتها على البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بشأن هذا البند، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود أن نشكر الأمين العام على التقرير الشامل الوارد في الوثيقتين A/50/203 و A/50/203/Add.1 اللتين يسلم فيهما بالتقدم المحرز في تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

وشركاء آخرين حكوميين وغير حكوميين في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ. ومما لا يمكن إنكاره أنه نتيجة اندلاع أزمات مفاجئة وانتشار كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، فإن التحديات الجديدة والاحتياجات المتنافسة قد أبرزت مرارا وتكرارا أهمية قيام آلية ذات تنظيم جيد وتمويل كاف من أجل التنسيق على ساحة العمل الإنساني المتعدد الأطراف، ومع العناصر الأخرى في الشبكة الدولية المعنية بإدارة الأزمات واتخاذ التدابير الحائلة دون تطورها.

ونحن نعتبر أن من الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة سعيها، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية، لإيجاد الطرائق الأشد فعالية للتنسيق إبان التصدي للأزمات الإنسانية. وتؤيد حكوماتنا عمل إدارة الشؤون الإنسانية في النهوض بالاهتمامات الإنسانية. ومجالات التركيز الرئيسية الموجزة في تقرير الأمين العام ستسهم دون شك في تعزيز عمل الإدارة. وتدرك بلدان الجماعة الكاريبية أهمية هذه المجالات وترحب خصوصا ببروز كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باعتبارها الآلية الرئيسية لتنسيق السياسة العامة، وعملية النداءات الموحدة، والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ. ولقد أحطنا علما دقيقا بتوصية اللجنة الدائمة الداعية الى زيادة حجم الصندوق وإعادة تجديد موارده في الوقت المناسب، حيث أن تأخير السداد أمر قد يكون له تأثير خطير على قدرة الصندوق على الوفاء بالمتطلبات في حالات الطوارئ.

إن الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية من أجل إجراء مشاورات مكثفة مع شركائها الإنسانيين ومع الأوساط المانحة التقليدية منها وغير التقليدية بغية زيادة الدعم المالي وتوسيع قاعدة التبرع للصندوق، هي جهود جديرة بالثناء ولا بد أن تفيد في توطيد العمل الهام الذي تقوم به الإدارة والهيئات التابعة لها.

وتعترف بلدان الجماعة الكاريبية بأهمية العمل الجاري في وضع قاعدة البيانات وتجميع المعلومات في مجموعة من المجالات الحاسمة، بما في ذلك النظام الإنساني للإنذار المبكر، ونظام المعلومات الدولي للتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ، وقاعدة بيانات نزع الألغام، والسجل المركزي للقدرات في مجال إدارة الكوارث. ولقد مكنت التكنولوجيات الجديدة، وخاصة منها تكنولوجيات جمع البيانات والاتصالات، من تحقيق جوانب تقدم عديدة في القدرة على التنبؤ بظواهر طبيعية يمكن أن تكون بالغة التدمير. ونعلم من خبرتنا المباشرة الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه المعلومات الدقيقة التي تأتي في حينها في جميع مراحل الحالات الطارئة، ونتوقع تطوير التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وحكوماتنا في هذا الصدد في المجالات الوثيقة الصلة بظروفنا.

إن المآسي التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي هي مآس طاغية. والتزايد في عدد الصراعات داخل الدول وفي قسوتها أصبح ظاهرة مميزة للتسعينات. ويتجلى واقع القتال في زماننا في انتشار الأشخاص المشردين الذين يجبرون على اجتياز الحدود هربا من أهوال الحرب. وتلك الزيادة الملموسة في عدد الأشخاص المتأثرين بها هي مما يزيد من بشاعة العنف الذي تتصف به الحرب الحديثة.

إن الضرر الذي لحق بالناس وبالهيكل الأساسي المنتج في البلدان النامية بفعل الظواهر الطبيعية طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية قد ازداد بدوره. والكوارث الطبيعية، على غرار حالات الطوارئ المعقدة، تمتص كميات متزايدة من الموارد العالمية وتؤخر خطط التنمية. وقد عملت في بعض الحالات على زعزعة النسيج الاجتماعي والسياسي الى جانب تسببها في خسائر بشرية واقتصادية.

إن الديمقراطيات في منطقة البحر الكاريبي قد نجت، لحسن الحظ، من عدم الاستقرار ومن ويلات الحروب والمنازعات الأهلية. ومع ذلك، فقد تسببت الأعاصير، والفيضانات، والعواصف، والانهيالات الأرضية، والأنشطة البركانية، والجفاف في قدر معادل من التدمير لبلداننا، وعقب وقوع هذه المآسي الطبيعية، يترك آلاف الناس بدون مأوى، ولا يستغرب أن تترتب عليها وفيات عديدة كذلك، وكثيرا ما تبلغ الخسائر الاقتصادية بلايين الدولارات. ونحن نتفق إذن مع قول الأمين العام في تقريره أن سرعة التأثر بالكوارث أصبحت عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونذكر بالاستنتاج القائل أن أثر الكوارث الطبيعية أقوى ٢٠ مرة في البلدان الفقيرة منه في البلدان الصناعية.

إن شـــدة التأثر بالكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي أمر تشهـد به كثرة الأعاصير، والعواصف، والفيضانات، والانهيالات الأرضية التي تخلف البؤس سنويا في شتى أرجاء منطقتنا. وهذه السنة، بصورة خاصة، كانت شاهدا على أن الأعاصير تستطيع أن تدمر الهيكـــل الأساســـي الاجتماعي والاقتصادي في بلداننا. ففي أيلول/سبتمبر، خلف الإعصار لويس الدمار والخراب في جزر أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، ومونتسيرات، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت مارتن، وجزر فرجن، تاركا آلاف الناس دون مأوى أو إمكانية الوصول الى كميات كافية من الأغذية، والماء، والكهرباء، والخدمات الأساسية الأخرى. وفي دومينيكا، أفيد عن وقوع أضرار فادحة في المحصول تقدر نسبتها بحوالي ٨٠ في المائة من المجموع. وقبل حدوث إعصار لويس، أفيد في آب/أغسطس عن وقوع أضرار بفعل العاصفة الاستوائية أيريس. وأسوأ الأضرار حصلت في انتيغوا وبربودا، إذ قدرتها الحكومة بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار تقريبا. وقد تلقت السياحة لطمة خلفت مضاعفات حادة لدى العاملين في هذا المجال.

إن جزيرة بربادوس، ولا سيما الأجزاء الشرقية منها، كانت أيضا من ضحايا إعصار مريلين، الذي دمر أساسا المنازل ومرافق الخدمات العامة مما أدى الى اضطرار ما يقرب من ٤٠٠ ١ شخص الى التماس المأوى. والجزر الجنوبية من جزر البهاما قد تأثرت بدورها بالعاصفة الاستوائية ارين، التي سببت انقطاع خطوط التليفونات وشبكات توزيع الكهرباء. لقد كان موسم الأعاصير هذا زاخرا بصفة خاصة، فأظهر بذلك مدى هشاشة جزر البحر الكاريبي في مواجهة الكوارث الطبيعية من هذا النوع.

وغيانا، رغم أنها لم تتأثر بكارثة طبيعية، قد تأثرت بانسكاب السيانيد من منجم ذهب اوماي. وقد ولد هذا قلقا خطيرا لسكان المنطقة وفيما بينهم بصدد الآثار البيئية، وخاصة بالنظر الى ما قيل من أن السيانيد قد لوث مياه النهر.

ومثل هذه التجارب هي التي حدت بمنطقتنا الى إعطاء أولوية للاهتمام بتعزيز المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية الرامية الى زيادة قدرات بلداننا المعرضة لكوارث في مجال الاستعداد للكوارث، والتخفيف منها، والاستجابة لها والانتعاش منها. وهناك مخطط شامل للعمل في هذا السياق ورد في الفصل الثاني من إعلان وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، اللذين اعترف فيهما المجتمع الدولي بصفة خاصة بالضعف والهشاشة البالغة للدول النامية الجزرية الصغيرة حيال آثار الكوارث الطبيعية والبيئية. ولا غنى عن الدعم والالتزام القويين على الصعيد الدولي ومن جانب وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في ميدان المساعدة الإنسانية من أجل التنفيذ الناجح للإجراءات الهامة الموصى بها في ذلك الفصل لمواجهة الاحتياجات الخاصة لهذه المجموعة من البلدان.

وفي هذا المنعطف، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن امتنانها الخالص للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية وكذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بالإضافة الى البلدان التي عاونت، في أعقاب الأعاصير الأخيرة، بتقديم المساعدة الغوثية الطارئة وأسهمت في إعادة تعمير المناطق المدمرة. إن المساعدات الطارئة وغيرها التي قدمت في هذه الأزمة تعتبر مؤشرا حقيقيا على رغبة الأمم المتحـــدة، والمجتمـــع الدولـــي بصفة عامة، في أن يكون على أهبـــة الاستعـــداد للإسهام وللاستجابة للأزمات.

وإن مؤتمر يوكوهاما المعني بخفض الكوارث الطبيعية، المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤، قد أخذ في اعتباره إعلان وبرنامج عمل بربادوس، وقد أولى اعتبارا خاصا في استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، للحالة الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

لقد شاركت حكومتنا بنشاط في هذا المؤتمر، ونحن نؤيد تماما نتائجه، كما نؤيد أهداف وأنشطة العقد الدولي لخفض الكوارث الطبيعية. وإن المسائل التي سعت تلك الأنشطة المكملة بعضها لبعض الى إلقاء الضوء عليها مسائل تتصل اتصالا مباشرا بالحالات التي نواجهها في منطقة البحر الكاريبي. ونحن نتطلع الى التعاون على نحو وثيق مع أمانة العقد الدولي لخفض الكوارث الطبيعية في وضع برامج خاصة به فيما يتعلق بمنطقتنا، على أساس استراتيجية يوكوهاما.

إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تود أن تشكر مختلف هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، والمانحين الأفراد، والمنظمات غير الحكومية الذين أيدوا جهودنا لإقامة هيكل أساسي للإدارة الشاملة للكوارث لخدمة بلدان منطقتنا الفرعية. وإن مساعدة منظمة الصحة العالمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، كانت لها دلالة بالغة في هذا السياق. وقد تعاونت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على نحو وثيق بصفة خاصة، مع حكومات المنطقة، وزودتها بالخدمات الصحية الاستشارية في الميدان الإنساني، بالإضافة الى إسهامها في تلبية احتياجات بناء القدرة في المنطقة وذلك من خلال الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والجهود الرامية لزيادة الوعي العام، واستحداثها "مشروع إدارة الإمدادات" التابع لها والذي يرمي الى فرز وتصنيف وجرد الكميات الكبيرة من الإمدادات الغوثية التي تصل في أعقاب الكوارث. وهناك مذكرة تفاهم فيما بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث المنشأة عام ١٩٩١ من أجل تعزيز القدرة المؤسسية للمنطقة على إدارة الكوارث والاستجابة لها، وقد تم بهذه المذكرة تحديد المنظمة رسميا باعتبارها مستشارا لشؤون الاستجابة الصحية للكوارث لدى الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث.

وقد أظهرت الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث نجاحا أيضا في الاستجابة لانقضاض مختلف الأعاصير والعواصف الاستوائية في هذا الموسم. إننا نتعلم دروسا هامة من كل أزمة، وهذا يسهم دائما في تعزيز الإجراءات في المستقبل. والوكالة منصرفة الى صقل نظامها الخاص بمتابعة حركة الإمدادات الغوثية، وقد قامت بتنسيق عدة أنشطة هامة في مجالات التخطيط المجتمعي للكوارث، وإدارة المآوى، وتعزيز التدريبات على مواجهة الكوارث وإيجاد القدرة على محاكاتها داخل الدول الأعضاء. وتود الحكومات الكاريبية أن تسجل تقديرها للتمويل والدعم المقدمين لهذه الأنشطة، وخاصة من جانب وكالة التنمية الدولية الكندية، من خلال برنامجها للمساعدة الإنسانية الدولية، ومكتب المساعدة الأجنبية في حالات الكوارث التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وقد قامت مجموعة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما جمعيات الصليب الأحمر ومؤتمر الكنائس الكاريبي، بدور هام أيضا في هذه الأنشطة.

إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، تؤكد من جديد ضرورة الحرص في السياسات الإنسانية الدولية على التوكيد على أهمية التواصل بين جهود الإغاثة وجهود إعادة التأهيل والتنمية وضرورة اتخاذ الترتيبات الكافية لضمان هذا التواصل إذا أريد إيجاد حلول طويلة الأمد. وقد اقتنعنا أيضا، من تجربتنا المباشرة، بأنه يجب أن يكون من بين الأهداف ذات الأولوية في هذه السياسات تحقيق اللامركزية في استراتيجيات الاستجابة وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة حالات الكوارث على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية. ونعتقد أيضا أن المعرفة والخبرة التقليدية للسكان والحكومات في البلدان المعرضة للكوارث تعتبر موارد حيوية، يجب تطويرها واستخدامها على نحو أكثر فعالية.

وتواصل بلدان الجماعة الكاريبية تقديم دعمها الكامل لمبادرة "الخوذ البيض" كأسلوب مبتكر تستطيع به الأمم المتحدة أن تعالج بعض جوانب الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني لأغراض التنمية بطريقة وافية وغير مكلفة.

حقا، إن مبادرة "الخوذ البيض" تثبت أنه لا يزال من المستطاع التوصل الى حلول مبتكرة للمشاكل الطويلة العهد، دون أن نلجأ الى استحداث برامج جديدة، بل باستخدامنا آليات موجودة بالفعل في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا المضمار، نود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا لحكومة الأرجنتين، وذلك ليس فحسب لبلورتها مفهوم مبادرة "الخوذ البيض" بل أيضا لاستمرارها في الإسهام بموارد مالية وبشرية من أجل تنفيذها. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان لنجاح البرنامج أن يكون هناك تنسيق دقيق للأنشطة مع القطاعات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي ظل هذه الخلفية نرحب بالدور التنسيقي الذي يلعبه برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي هو بمثابة الإداة التنفيذية لمبادرة "الخوذ البيض".

إن أنشطة المشاريع التي تم تحديدها فعلا تغطي مجموعة من أعمال الإغاثة الإنسانية، وإعادة التأهيل والتعاون التقني لأغراض التنمية. ونقدم مثالين من منطقة البحر الكاريبي، أولهما في هايتي، حيث يجري بالفعل تطبيق هذه المبادرة في مشروع يستهدف تحسين فاعلية وكفاءة توزيع الأغذية.

والمشروع الثاني هو مشروع استرشادي سيبدأ قريبا في جامايكا وسيركز اهتمامه على إصلاح وتجديد معدات المستشفيات. وسيتيح المشروع دروسا مفيدة يمكن تطبيقها في حالات الطوارئ في بلدان أخرى كثيرة بل وفي غير حالات الطوارئ.

كذلك نود التشديد على الإسهام القيّم من متطوعي الأمم المتحدة الذين لولاهم لما أمكن تنفيذ مبادرة "الخوذ البيض". ونرى أنه ينبغي الاستمرار في التشجيع على الاستفادة من "الخوذ البيض" في أنشطة الدعم في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة وفي التشجيع على التحول السلس من الإغاثة الى الإنعاش والتعمير والتنمية.

السيد قايد (اليمن): يود وفد بلادي أن يشير الى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/50/301) بخصوص تقديم المساعدة الى اليمن تحت البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال. ونود في هذا الصدد أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد التقرير، كما نشكر المنظمات والوكالات المتخصصة والدول التي ساهمت في تقديم المساعدة لليمن لاستجابتها الفورية للنداء الحكومي لتقديم المساعدة في عدد من المجالات الرئيسية. ونأمل المزيد من الاستجابة للاحتياجات في ظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تقوم بها اليمن.

وكما تعلمون فبلادي قد تعرضت لحرب جراء المحاولة الانفصالية التي كانت تستهدف وحدتها، وقد تأثرت بناها الاقتصادية بأضرار كبيرة، ونأمل من المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول زيادة مساعداتها لمواجهة ما خلفته تلك الحرب من دمار وخسائر أثرت على الاقتصاد الوطني.

السيد هابيارمي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذه ليست المرة الأولى التي يخاطب فيها الوفد الرواندي الجمعية العامة، التي يرأسها بكل جدارة في هذه الدورة الخمسين السيد فريتاس دو آمارال، بشأن موضوع اللاجئين واستعادة السلام في ربوع رواندا وإعادة تعميرها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت في العام الماضي وهي: الحرب والإبادة الجماعية والمذابح وما نتج عن ذلك من هجرة جماعية للروانديين.

واسمحوا لي أن أعرب من خلالكم، سيدي، عن شكر الروانديين الذين بقوا على قيد الحياة يطحنهم الفقر والألم، للمجتمع الدولي على ما أبداه من اهتمام بهذه الحالة العصيبة. ونحن نقدر الطريقة التي استجاب بها لما طالب به القرار ٢٣/٤٩. فبعد عام واحد من اعتماد القرار بلا تصويت يحين الوقت لإجراء تقييم، ويمهد تقرير الأمين العام المطروح علينا في الوثيقة A/50/654 لإجراء هذا التقييم. ويتحدث وفد رواندا الآن لتأكيد مناشدته للمجتمع الدولي أن يتضامن مع رواندا التي تبذل قصاراها لضمان حياة طبيعية يكتب لها الدوام. وحرصا على أن تتحقق المواءمة بين أصوات شركائنا الدوليين، أود أن أتطرق لحظة الى تجربة رواندا كي يستطيع المجتمع الدولي أن يقيس أهمية الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة رواندا وجهود المجتمع الدولي التي كانت الحكومة الرواندية المستفيدة منها.

لقد وضعت حكومة الوحدة الوطنية التي تولت الحكم منذ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ عودة اللاجئين على قمة أولوياتها، لا من أجل استعادة رأسمالها البشري الذي تضرر كثيرا فحسب، بل أيضا لكسر حلقة السياسات الاستبعادية التي كانت تدفع إليها المآرب السياسية المستندة الى العزل التي كانت سائدة في البلد فيما مضى. ولقد أحرز تقدم فعلي كبير لا في مجال استعادة الأحوال شبه الطبيعية في رواندا فحسب بل وفي التوصل الى حل دائم لمشكلة النازحين داخليا والعائدين الى الوطن؛ وفي تحقيق السلام الكامل وتعمير رواندا؛ وفي تأمين تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

ومصدر التوترات الدولية التي استرعى الأمين العام الانتباه إليها في الفقرة ٩٤ من تقريره، هو تجاوز مشكلة إعادة اللاجئين الى الوطن لحدود الولاية القومية، وعدم اكتراث المجتمع الدولي بما يهدد رواندا من المحاولات المتكررة للنيل من استقرارها من جانب

القوات الحكومية السابقة التي يعاد تسليحها والتي تعمل الآن دون عقاب. إن هذه القوات غير النظامية ليست في رواندا وإنما هي على الحدود مع البلدان المجاورة. وتتعرض رواندا للتسلل ولأعمال الإرهاب والعصابات التي ترتكبها عناصر الحكومة السابقة وتحميها بلدان صديقة معينة؛ أشير إليها صراحة في التقرير قيد النظر. أما عمليات الإعادة للوطن والمصالحة والتعمير فقد بدأت ولكن يعوقها عدم الشعور بالأمن الناشئ عن ورود تقارير عن أعمال التخويف والتضليل الجارية في بعض مخيمات اللاجئين والتي تمنع اللاجئين من الموافقة بحرية على العودة الى الوطن رغم وجود جنود وشرطة لا تنقصهم الشجاعة.

ويشهد المجتمع الدولي على انفتاح الحكومة الرواندية على الحوار وتعاونها في جميع المحافل التي عولجت فيها مشكلة اللاجئين الروانديين. وعرفانا منها بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي ظلت حكومة رواندا وفية لالتزاماتها في مؤتمري نيروبي وبوجمبورا. بيد أنه يجدر بالإرادة السياسية ذاتها أن تفرض نفسها على الضالعين في هذه المشكلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد حان الوقت لأن تنتهي المماطلة بذريعة أن المشاكل الإثنية غير قابلة للحل، ولأن تتغلب سياسات إيجاد الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية على المصالح الأنانية والميكافيلية للبعض. ويجب على الدول، وفي مقدمتها دول المنطقة، أن تنفذ دون إبطاء قراري مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) الذي أنشئت بموجبه المحكمة الدولية لرواندا و ٩٧٨ (١٩٩٥) الذي يحث الدول على اعتقال واحتجاز الأشخاص الموجودين في أراضيها ممن تتوافر أدلة كافية على أنهم مسؤولون عن أعمال تشملها الولاية القضائية للمحكمة الدولية لرواندا. فهذان القراران لمجلس الأمن يتفقان تماما وشواغل الحكومة الرواندية التي تعتبر العدل خطوة ضرورية وأكيدة في سبيل المصالحة بين سكان رواندا.

ولهذا العدل شقان: فيجب أن تكون هناك عدالة توزيعية للقصاص، يتحدد بها المذنب ويمتنع بها إفلات أي من مقترفي الجرائم عن عمد من العقاب. وهذا الشق يجب استكماله بعدالة المعاوضة التي تتيح بروز "عقد اجتماعي" قوامه المصالحة. ويمكن به لمجتمع رواندا أن يصلح نسيجه الاجتماعي الذي مزقته بشدة أعمال الإبادة والمذابح، وبهذا يعاد إرساء أسس الأمة التي كانت تتألف منها رواندا فيما سبق.

إن الإعادة الى الوطن، وعدالة المصالحة، والتمكن من التعمير دون التعرض للاعتداء أو بث الألغام في أراضي رواندا: أمور يجب أن تحدث كلها. وبإعادة اللاجئين الحقيقيين الى الوطن سنتمكن من تحديد المسؤولين عن أعمال الإبادة، وهؤلاء لا يعمدون الآن الى مجرد منع عودة الراغبين في العودة الى ديارهم، بل هم يعدون العدة لغزو مسلح. وبمجرد استعادة العدالة، سيتسنى لنا أن نفصل المجرمين عن الأبرياء. وأن نطلق سراح الأبرياء من سجوننا.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأعضاء أن يحاولوا أن يفهموا أن الأحوال المؤسفة في السجون وفي مراكز الاحتجاز تشكل شاغلا لحكومة رواندا. ولكن هذه الأحوال تقابلها جسامة الجرائم وضخامة عدد المجرمين الذين تورطوا في فظائع أغمض المجتمع الدولي برمته أعينه عنها مستسلما لها استسلام المذهول.

وقد أنشأت حكومة بلدي بالفعل، بوسائلها المحدودة، هيئات قضائية عليا، وهناك لجنة فحص على وشك البدء في عملها. ونعترف بالمعونة التي قدمت لتحسين أحوال الاحتجاز. وهذه الأحوال لم تكن مقصودة، بل فرضتها الظروف غير المعتادة التي حتمت إجراء عمليات اعتقال لم تكن تعسفية رغم ضخامة عددها.

ولايزال إنعاش الاقتصاد والاضطلاع بمشاريع التنمية في رواندا من الأمور الأساسية في تهيئة الأحوال المؤاتية لعودة اللاجئين. وهذا الهدف الحاسم ينبغي أن يسلم به كل الشركاء الدوليين لحكومة بلدي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي ينبغي ألا يكون هناك أي تعارض بين ولاياتها والمهمة العامة، مهمة التعمير والإنعاش الاقتصادي - الاجتماعي.

وختاما، يردد وفد بلدي نداء الأمين العام الى مجتمع المانحين بالوفاء العاجل بوعود الدعم التي أعطيت وبتوفير التدابير العملية للمساعدة الإنمائية. وتحقيقا لهذا الهدف، تنوي رواندا قريبا تقديم مشروع قرار يرتكز على القرار المتخذ في العام الماضي.

وسيطلب مشروع القرار أن تبقى مسألة تقديم المساعدة الى رواندا مدرجة في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين.

السيد ديكوتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اشتركت الولايات المتحدة في تقديم مشروع القرار A/50/L.23 بشأن "الخوذ البيض"، وهي تؤيده بشدة. وعندما أعلن الرئيس منعم رئيس الأرجنتين فكرة "الخوذ البيض" لأول مرة، أيد الرئيس كلينتون هذا المفهوم هنا في الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، استرعى المفهوم انتباه العديدين منا ممن يعتقدون أن الأمم المتحدة هيئة تجعل العالم مكانا أفضل.

ولدى الولايات المتحدة، كما لدى العديد من الأمم الأخرى، تقاليد عريقة في مجال التطوع. فقد جرى تطويع البراري الأمريكية وبناء أمتنا على العمل التعاوني الذي قام به أناس أدركوا أنه لن يكون بوسع أي منهم أن يظل على قيد الحياة وأن يزدهر إلا إذا شارك الكل في ذلك العمل. لقد احتفلنا بعيد الشكر قبل أيام قليلة، فتذكرنا الوقت الذي وصل فيه رواد الهجرة لأول مرة الى نيو إنغلاند، حيث قدموا الشكر على المساعدة التي تلقوها من ربهم ومن جيرانهم، الأمريكيين الأصليين. وقد واصل الرواد الذين توجهوا الى المناطق الغربية من بلدنا التمسك بهذا التقليد المتمثل في التعاون والمساعدة الطوعية المتبادلة، فكانوا يشاركون في أنشطة الحصاد المجتمعية، وفي مجموعات حياكة أغطية الفراش، وفي بناء مخازن الحبوب. ولايزال هذا التقليد مستمرا اليوم في شكل فريق السلام وفريق متطوعي أمريكا الذين يتطوعون للتدريس في مدارس الأحياء الفقيرة بالمدن، وفي شكل آلاف المنظمات غير الحكومية التي تواصل عملها الخير بفضل المساهمين فيها بالوقت والمال.

ولكن الأيدي والقلوب الراغبة لا تشكل إلا جزءا فحسب من الصورة الكاملة. فمفهوم "الخوذ البيض" لكي ينجح عمليا سيتطلب دعما ماديا وسوقيا، وقيادة ذات خبرة، ومهمة محـــددة بوضـــوح ورسالـة يمكن تحقيقها فعلا، وتنسيقا مع المنظمات الكثيرة المشتركة في أعمال الغوث والإنعاش والتنمية. ولهذا حث وفد بلدي بشدة على تنسيق أنشطة "الخوذ البيض" بواسطة متطوعي الأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى أن مشروع القرار هذا يشير الى الدور التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة في اختيار "الخوذ البيض"، وتدريبهم ووزعهم، واستخدامهم استخداما فعالا.

وكما ذكرت الأمانة العامة مؤخرا، فقد جرى تحديد "الخوذ البيض" لأرمينيا، وهايتي، وغزة، وأنغولا، وجامايكا. ونلاحظ باهتمام أن ثمة مقترحات أخرى تطرح الآن لتلبية احتياجات في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا وفي أمريكا اللاتينية، ونتوقع أن تظهر قريبا فرص في المستقبل. والتحدي الأكبر الذي نواجهه في إدارة هذه الأنشطة لن يكون في إيجاد الفرص أو المتطوعين الراغبين والقادرين؛ بل سيكون في التحديد الواضح لأهداف قابلة للتحقيق في المشروعات، وفي ضمان دعم المتطوعين وسلامتهم عندما يكونون في الموقع.

وتتطلع الولايات المتحدة الى الاضطلاع بالدور المناسب في هذا الجهد الحميد. وفي هذا الصدد، حددنا وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ، بصفتهما نقطتي الاتصال لدينا في الأمور المتعلقة "بالخوذ البيض".

ويوفر مفهوم "الخوذ البيض" فرصة مستمرة لمواطني جميع الدول لتسخير خبراتهم وحكمتهم في حل بعض المشاكل التي تمثل أكبر تحد لنا. وهي تتيح آلية مفيدة للتعاون الموسع بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب. ويمكن استخدامها للتأثير في الحالة المعينة في أي مرحلة في سلسلة الغوث والإنعاش والتنمية. وستستمد قوتها الكبرى من الحماسة التي يظهرها من يختارون لشرف تمثيل كل بلداننا في خدمة من هم في أمس الحاجة الى العون.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠